**غازي الصوراني**

**بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين للنكبة**

# الحقوق الثابتة والصراع من أجل السيادة الوطنية وحق العودة للشعب الفلسطيني

**أيار 2007**

**إهداء ...**

**إلى القابضين على جمر الهوية .. عنواناً وحيداً لا بديل له**
**المتمسكين بحلم العودة .. حقاً لا تنازل عنه**
**المتشوفين للحرية .. طريقاً لا محيد عنه**
**إلى شعبنا في المنافي والشتات**
**جهداً متواضعاً .. يذّكر بما يحاولون محوه من الذاكرة**
**وعملاً جاداً .. يؤكد عزمنا على المضي قدماً فيما بدأناه**
**حتى نلتقي على أرض البرتقال والياسمين**
**سنظل نطرق جدران الخزان**
**لنسمع من بآذانه صمم**
**إننا عائدون**

"كانت حياة العبرانيين في فلسطين
تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط
طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات
باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن
ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ
مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ
الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم".

المؤرخ البريطاني ج.هـ ويلز
"موجز التاريخ"

## تمهيد

منذ الفتح الاسلامي وقيام الدولة الاسلامية (الأموية والعباسية) سادت الهوية العربية الإسلامية في كل أرجاء الدولة، وعلى أثر قيام ما عرف بالخلافة العثمانية تراجعت الهوية العربية لحساب إنتشار ظاهرة الهوية الإسلامية في إطار الدولة أو الإمبراطورية العثمانية – التركية، التي تعرضت لعوامل التفكك والتراجع الداخلي والخارجي منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلى أن وصل هذا التفكك ذروته في عام 1908 على يد جماعة الاتحاد والترقي أو "تركيا الفتاة"، التي كان لها تأثير واضح على تطور نمو الحركات والجماعات القومية العربية التي تشكلت من مجموعات من السياسيين وبعض المثقفين العرب من مصر ولبنان والعراق وسوريا بما في ذلك الأعضاء الفلسطينيين الذين التحقوا في هذه الجمعيات، من منطلق قومي باعتبارهم أبناء سوريا الجنوبية، إذ لم تكن قد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ، لكن نشاط الحركة الصهيونية التي نجحت في شراء وإقامة عدد من المستوطنات منذ عام 1882–1908 أثار إستياء العديد من المثقفين الفلسطينيين الذين عبروا عن قلق الشعب الفلسطيني المبكر تجاه الخطر الصهيوني، وبدأوا في التحذير من مخاطر الصهيونية على فلسطين، وقد عبرت صحيفة الكرمل عن هذه النزعة الوطنية الفلسطينية لأول مرة عام 1908، ومع تزايد عملية التوسع الصهيوني في شراء الأراضي من كبار الملاك العرب من بعض العائلات اللبنانية خصوصاً في شمال فلسطين، وإحلال " العمل العبري " محل العمال والفلاحين الفلسطينيين، بدأت الهوية الوطنية الفلسطينية في النشوء والتبلور في خضم الاحداث والافعال وردود الافعال مع العدو الجديد، وكان فضح "لينين" قائد الثورة الإشتراكية في روسيا، للاتفاقية السرية المعروفة بـ"اتفاقية سايكس –بيكو" بداية الشرارة التي اشتعلت في مسار النضال الوطني ضد الحركة الصهيونية والاستعمار الانجليزي على اثر اصدار "وعد بلفور" عام 1917، الذي رفضه شعبنا الفلسطيني، عبر نضال سياسي متصل، سرعان ما تفجر في صراع دموي مع الحركة الصهيونية فيما عرف بثورة الفلاحين الفقراء، أو هبة البراق عام 1929، ومنذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً، من أجل حريته وإسترداد أرضه المغتصبة، وطوال ما يقرب من ثمانين عاماً مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافلاً من الشهداء الذين تجاوزا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام 48 في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوراع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من

عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور تسعة وخمسين عاماً على النكبة ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

تسعة وخمسون عاما مضت على إرتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه وديارهِ، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والارهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الاسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الراسمالية الامبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الامبريالي – الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة والدولة الفلسطينية الديمقراطية لكل سكانها.

# اللاجئين الفلسطينيين بعد 59 عاماً من النكبة

–شكلت قضية الأرض وعودة أصحابها من اللاجئين الفلسطينيين إليها جوهر القضية الفلسطينية، كما أنها تمثل التجسيد الكثيف لمأساة الشعب الفلسطيني. " إنها تجسيد سياسي وإنساني وأخلاقي وعقدة أعصاب الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، وبهذا المعنى أضحى الموقف من حق العودة خطأً معيارياً على أساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحلّ السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الأفراد[1] ".

والمقاربة هنا تتخطى بالتأكيد البعد الوجداني والأخلاقي، لأن موضوع النقاش موضوع سياسي بامتياز. فالاحتلال الصهيوني المحكوم بالفكر والمصالح الرأسمالية العالمية في الممارسة الايدولوجية والسياسية –علاوة على الفكر الصهيوني– يدرك هذه الحقيقة، وعليه فإنه يعتبر حق العودة خطأً أحمر يهدد وظيفة ووجود المشروع الصهيوني برمته ، ولهذا يصر العدو الإسرائيلي دائماً على حشر قضية اللاجئين الفلسطينيين في الزاوية الانسانية التي لا يتعد التعامل معها مفهوم لم شمل بعض العائلات، وذلك بهدف إخراج القضية والنقاش من دائرة الاستحقاق السياسي والمسؤولية التاريخية .

" ضمن هذا المنطق فإن إسرائيل تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الاسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة الى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم الاصرار الاسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية لأي مفاوضات سياسية، وبالتالي وضع جميع قضايا الحل النهائي على جدول النقاش، والمقصود بذلك، أن جميع القضايا المتعلقة بالصراع قبل حرب الايام الستة عام 1967 تعتبر خارج النقاش والبحث[2] "، وهذا معناه العملي، أن قضايا التفاوض والحل محصورة فقط بما بعد عام 1967، وهكذا أصبح سقف التفاوض محدوداً بمفهوم الدولة الفلسطينية على ما يمكن الاتفاق عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما يمكن الاتفاق عليه على هذا الصعيد محكوم وفق المنطق الاسرائيلي بمرجعية القوة وتحكم الحلف الاسرائيلي– الامريكي بعملية التفاوض. هذه الحقيقة هي التي دفعت وتدفع النظام العربي الرسمي والسلطة الفلسطينية إلى القبول بأي مشروع أو محاولة لانهاء الصراع العربي– الإسرائيلي نحو دوائر الازمة والانحباس وانسداد الأمن في إطار ما يسمى بـ "الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي". ينطبق هذا على أتفاقات أوسلو، وتقرير ميتشيل وبعدها خارطة الطريق ووثيقة جنيف و"خطة شارون/ أولمرت"، وأخيراً "بيان مكة" وما تلاه من توجهات "القمة العربية – آذار 2007" صوب

[1] نصار ابراهيم –اشكالية حل الدولتين–مجلة رؤية أخرى–عدد مزدوج 14/13–ت.أول 2005 .

[2] المصدر السابق .

المصالحة والتطبيع والاعتراف والتوطين، وتفكيك مشروع التحرر الوطني الفلسطيني ومن ثم إطفاء الصراع مع العدو الصهيوني إلى حين . فالتقييم الموضوعي لجميع هذه المشاريع أنها ولدت وهي تحمل بذور مأزقها وفشلها في منطلقاتها ومرجعياتها واهدافها فهي تنطلق من خط بداية مشوّه، انها تتحدث عن السلام والحلّ النهائي في الوقت الذي تتحرك فيه وفق شروط القوّة الاسرائيلية، وبالتالي أصبحت العملية السياسية هي الترجمة العملية للهيمنة الامبريالية الصهيونية، في ضوء التوافق أو التطابق السياسي الامريكي–الإسرائيلي، وبهذا تحوّلت (العملية السياسية) الى أداة تستخدم لتبرير ما تفرضه اسرائيل من حقائق ميدانية سواء على صعيد السياسة أو الديمغرافيا. " وما دامت مشاريع الحل السياسي المطروحة تستهدف القفز عن الأسئلة والاشكالات الكبرى للصراع، وخاصة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي اقتلعوا منها بقوة السلاح والارهاب المنظم، إذن فمن الطبيعي أن تتحول إلى ميدان سياسي يسعى لشطب الثوابت الفلسطينية من جانب وتأكيد الرؤية والأهداف الإسرائيلية من جانب آخر [3] "، وفي هذا الجانب فإننا ندرك أن شعار الحل المرحلي أو الدولة على الأراضي المحتلة 1967، لا يمكن بأي حال أن يتقبله أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات بسبب شعورهم وإدراكهم لحجم الضرر أو الخسارة الكبيرة الناجمة عن حل الدولتين وبالتالي تكريس الاعتراف بإسرائيل الأمر الذي سيغلق الطريق لفترة طويلة أمام حق العودة، وما سيؤدي إليه هذا الوضع من تفكيك الوحدة السياسية لشعبنا وتوفير الفرص لعمليات التوطين والتجنيس والتعويض وغير ذلك من الإجراءات الناجمة عن هذا الحل.

تأسيساً على ما تقدم يمكن ادراك وفهم المأزق أو الاشكالية العميقة التي يواجهها حلّ الدولتين وفق المنطق الامريكي– الإسرائيلي والمهادنة الفلسطينية في ظل العجز العربي والتواطؤ الأوروبي.

وعلى أي حال فبالرغم من مرور ما يقرب من ستة عقود على نكبة عام 1948 ، فان مأساة شعبنا ومعاناته لا زالت قائمة لا نجد لها حلاً عادلاً، بل إزدادت تعقيداً وتفاقماً رغم التضحيات الغالية عبر الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين في مسيرة النضال الوطني منذ بداية القرن الماضي إلى يومنا، هذا، رغم كل ما يسمى بمشاريع الحلول والقرارات الدولية المكدسة في أروقة الأمم المتحدة ومؤسساتها.

كثيرة هي الاسئلة والاشكاليات المثارة بعد تسعة وخمسين عاماً من الصراع، أسئلة كبرى، مقلقة وعميقة، جادة وشاملة، وعلى مختلف المستويات سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً و أمنياً، ولعل أخطرها وأهمها السؤال المحوري الكبير :

---

[3] المصدر السابق .

لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

صحيح أن المشروع الإمبريالي الصهيوني قد نجح في إقامة "إسرائيل"، ذلك النجاح الذي كان حصيلة الجهود المكثفة والمتصلة من الإعداد والتخطيط بين القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية، وهي جهود متصلة ومتجددة، حيث استطاعت الحركة الصهيونية ودولتها أن تحقق العديد من الأهداف في ظل التحالف الإستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، من أبرزها: إحتلال أراضى عربية جديدة وتوسيع حدود "إسرائيل" عام 1967، وإجتياح عاصمة عربية عام 1982 ، علاوة على تمكن العدو الإسرائيلي من ترسيخ وتدعيم قدراته الإقتصادية والعسكرية والإجتماعية في إطار من التطور التكنولوجي المتقدم في جميع المستويات، بما أعطى مزيداً من شروط القوة والعدوان ليس ضد شعبنا الفلسطيني فحسب، وإنما ضد شعوب بلداننا العربية أيضاً، وذلك عبر نجاح هذا التحالف في فرض الإعتراف به كوجود "مشروع" في بلادنا، وفرض التطبيع السياسي والإقتصادي معه، بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وغير ذلك من الاتفاقات السياسية و التجارية والأمنية مع العديد من الدول العربية الأخرى التي ترسمت أو هي على جدول الأعمال في ضوء نتائج "القمة العربية" التي تداعى النظام العربي إلى عقدها بعد توثيق جوهر الهبوط السياسي في "بيان مكة" بين قطبي الصراع الرئيسيين في الساحة الفلسطينية فتح وحماس.

وأمام معطيات هذا الواقع، الذي يشير إلى أننا كعرب قد وصلنا –في هذه المرحلة– إلى حالة من اختلال التوازن في جميع مناحي الحياة، بيننا وبين العدو الإسرائيلي بصورة غير مسبوقة، ما يعني بوضوح أن هذا الكيان لا يقتصر في خطره وتهديده على شعبنا الفلسطيني فحسب، بل بات يشكل اليوم خطراً مباشراً –وهذا هو جوهر وظيفته– على الأمة العربية بأسرها، فإسرائيل اليوم في العام 2007، ليست هي إسرائيل عام 1948، إرتباطاً بمجمل التطورات والمتغيرات التي عاشتها طوال العقود الستة الماضية عموماً ، حيث أصبحت اليوم في ظل العولمة الرأسمالية أقوى دولة عسكرية في المنطقة بعد دخولها النادي النووي وإمتلاكها لأسلحة التدمير الشامل الذي يهدد أمن وإستقرار بلدان وطننا العربي كله، فلقد تمكنت دولة العدو الإسرائيلي، ومن خلال الدعم المادي والسياسي الأمريكي على وجه الخصوص، من أن تتحول اليوم إلى دولة إمبريالية صغرى في الشرق الأوسط، بما يتيح لها أن تلعب دور الشريك الإمبريالي في المخطط العدواني الذي بات يهدد الأمن القومي العربي، في مقابل تزايد حالة التبعية والخضوع والتخلف العربي، التي جعلت من الوضع العربي برمته، عاجزاً عن الإسهام في طرد المحتل من أرضنا و تطبيق قرارات الشرعية الدولية وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بالدرجة الأولى كما أصبح الوضع العربي الرسمي –في معظمه– في حالة ينظر فيها إلى

القضية الفلسطينية باعتبارها عبئاً ثقيلاً على كاهله يسعى إلى الخلاص منه طالما كان في ذلك ضمانة لمصالح النظام الحاكم وشرائحه الطبقية (البيروقراطية والكومبرادورية).

إن هذه الصورة لا تعكس في ذهني تشاؤماً في الإرادة بقدر ما تفرض نوعاً من تشاؤم العقل واستخدام أدواته النقدية في تحليل هذا الواقع الذي تعيشه أمتنا في اللحظة الراهنة، حيث تُولِّد الهزيمة مزيداً من تراكم الأزمات، وتختلط عوامل التغيير مع عوامل اليأس او الاستسلام، واذا كان الامر كذلك، فان من واجبنا ان نطرح مجدداً السؤال التقليدي: ما العمل؟ والاجابة الاولية السريعة والسهلة للعمل المطلوب، هي الدعوة الى توفير الارادة الوطنية والقومية، لكن الاجابة الحقيقية هي التي تشير الى الضرورات الرئيسية للنهوض الوطني والقومي:

**الضرورة الأولى** : أن تنتزع أمتنا نفسها من فكرة الهزيمة وهو هدف يتحمل المسؤولية الكبرى فيه، المثقف التقدمي العربي عبر التزامه العضوي الصريح بهذه الفكرة واشتراطاتها وتضحياتها، **الضرورة الثانية:** إن أمتنا قادرة عبر الرؤية القومية الواضحة والعمل المنظم أن تحدد وتصنع مستقبلها، **الضرورة الثالثة:** أن نحرص –بكل الوسائل– على ان لا تنطفيء شعلة العمل القومي، كأساس وحيد للمستقبل، ذلك ان الصراع مع العدو الصهيوني، رغم أهمية وحجم النضال الفلسطيني وتضحياته، الا انه صراع عربي –اسرائيلي– بالاساس، أما **الضرورة الرابعة:** فهي تتجلى في ان خضوع الوطن العربي للهيمنة الامريكية في هذه المرحلة، يجعل من امبريالية العولمة والنظام الراسمالي هم الخصم الاستراتيجي لامتنا العربية ولابد من مجابهته وقهره وازالة اثار عدوانه.

إن تأجج الصراع وإستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني ليس أمراً طارئاً، فهو في شكله وجوهره، تجسيد لإرادة شعبنا وأمتنا العربية، من أجل إستعادة الحق المغتصب، ما يعني نفي وازالة المبرر الوظيفي للدولة الصهيونية الذي جاء تجسيداً لمصالح النظام الامبريالي الرأسمالي في بلادنا، وبالتالي فان الصراع مع هذا العدو لابد له من ان يتواصل حتى تتحقق ارادة أمتنا العربية وأحد أهم أهدافها، إقامة دولة فلسطين الديمقراطية وهذا يعني:

**أولاً:** إن أية إتفاقيات لاتقوم وتهدف إلى تجسيد الحقوق الوطنية بصورة مباشرة وملموسة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل تتحول طال الوقت أم قصر إلى بذرة حرب وصراع متجدد بين أطرافها إلى أن تتم عملية الحسم.

**ثانياً:** لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في كل أرجاء هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته وانحيازه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب

بديلاً لكل شرعية سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية.

على أي حال، إن التطور النوعي في القوة العسكرية والإقتصادية، لم يكن ممكناً بدون الدعم الأمريكي المباشر في ظل التحولات الدولية والإقليمية الخطيرة التي جرت خلال العقود القليلة الماضية، إذ لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية ، النوعية المتدفقة ، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، في السياسة و الاقتصاد و التطور العلمي ، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً و رئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة ، في القرن الحادي و العشرين ، لم يعهدها من قبل ، و لم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة و المفكرين استشرافا أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار ، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية و منظومة التحرر القومي من جهة ، و الانحسار أو التراجع المريع أيضاً ، و لكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية و التحرر القومي من جهة أخرى ، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة و المصالح وفق مفاهيم و أسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة ، ووفر معظم مقومات بروز الأحادية القطبية أو العولمة ، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي توهمت – مع بداية هذا القرن– أنها قد استكملت فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب ، لكن ما جرى من تحولات ثورية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، البرازيل، وفنزويلا، بوليفيا والأرجنتين وتشيلي والإكوادور وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية بالتجاور مع ما يجري من أشكال مقاومة الوجود الامبريالي في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين يؤكد على زيف ذلك الوهم الامبريالي بمثل ما يؤكد على حقائق اللحظة الراهنة التي تشير إلى بداية تراكم أزمة النظام الامبريالي على طريق الانحسار والتراجع، لكننا – في بلدان الوطن العربي– بالرغم من حالة الاستنهاض الثوري في أمريكا اللاتينية، إلا أن بلداننا ما زالت حتى اللحظة تعيش حالة من التراجع والتفكك، ارتباطاً بعمق التبعية والتخلف فيها، تدفع بها صوب المزيد من مؤشرات الضعف والاستسلام، ففي هذا المناخ العربي الرسمي المهزوم، وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد و الهيمنة على كثير من مناطق العالم عموماً، وعلى منطقتنا العربية خصوصاً بالتنسيق الكامل مع دولة العدو الإسرائيلي، لتكريس تبعية هذه المنطقة و تخلفها من جهة ، و إعادة هيكلتها و تكييفها بما يضمن إلحاقها بصورة شبه مطلقة لسياساتها في المنطقة التي تستهدف –بصورة يائسة لا مستقبل لها– تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني و دولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الأمريكية المعولمة الراهنة ، بحيث تصبح إسرائيل "دولة مركزية" في المنطقة العربية و الإقليمية يحيطها مجموعات من "دول الأطراف" ، المتكيفة –التابعة مسلوبة الإرادة ، بما يضمن و يسهل عملية "التطبيع" و "الاندماج" الإسرائيلي في المنطقة العربية ، سياسياً و اقتصادياً ، تمهيداً

للقضاء على منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة و بما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على كل الأراضي الفلسطينية –و العربية– المحتلة أو التحكم في مستقبلها من جهة أخرى .

إلا أن هذه الاستنتاجات –على مرارتها– ترتبط باللحظة الراهنة من المشهد العربي ، و هي لحظة لا تعبر عن الحقائق و مقومات التغيير رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض ، أو القلة المهزومة ، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة ، ان المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن ، يوحي بأن المطلوب قد تحقق ، و أن الإمبريالية الأمريكية و صنيعتها و حليفتها الحركة الصهيونية و إسرائيل ، قد نجحتا في نزع إرادة الأمة العربية ، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن الحقائق الموضوعية لهذه الأمة ، في مسارها و تطور حركة جماهيرها الشعبية و تطلعها نحو التحرر و الديمقراطية و التقدم و العدالة الاجتماعية ، لأن هذه الحقائق في تكاملها و ترابطها تمثل المشهد الآخر –النقيض– الذي يقول أن المطلوب أمريكياً و إسرائيلياً لم و لن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار ، لأنه لن يستطيع –مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة– ترويض و إخضاع شعوب هذه الأمة ، التي صنعت ماضي و حاضر هذه المنطقة ، و ليست جسماً غريباً طارئاً فيها ، و لذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في داخلها ، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها ، تمهيداً للمشهد القادم ، بعيداً عن السكون ، مشهد الجماهير المنظمة ، أو مشهد ما بعد الأزمة الراهنة الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة .

## الوضع الفلسطيني الراهن

منذ اندلاع الانتفاضة نهاية عام 2000 ، أكدت مجدداً على شعار وحدة الأرض والشعب والقضية، وكان ذلك الشعار– إن بصورة عفوية أو مدركة– مقدمة لإعادة إحياء الفكرة التوحيدية للقاعدة الشعبية الفلسطينية والعربية في سياق عملية التحرر الوطني– الديمقراطي على الصعيدين الوطني والقومي في آن معاً، لكن يبدو أن هذه الفكرة التوحيدية– رغم الانفعال الشعبي الصادق بها– ظلت أسيرة ومحتجزة في إطار وآليات أجهزة الهيمنة والاستبداد والفساد المحكومة بدورها، بقوة المصالح الشخصية وتراكم الثروات غير المشروعة من ناحية وبقوة صلاحيات ومقومات القيادة الفردية الشمولية التي شكلت الوعاء المنتج لتلك الآليات والأجهزة من ناحية ثانية، ولذلك لم يكن ممكناً أن تشق الفكرة التوحيدية مجراها أو سيرورة حركتها في أوساط الجماهير الشعبية الفلسطينية كحامل حقيقي وموضوعي لأهدافها، وبقيت أسيرة الاحتجاز أو الاستخدام لمنطق التفرد المطلق وأجهزته، المرتبطة به، بكل تفرعاتها وشخوصها، وكانت النتيجة بعد خمس سنوات من الانتفاضة حصاداً لثمار مريرة، ساهم في المزيد من التراجعات والأزمات الخانقة التي أصابت بالضرر البالغ كافة القضايا الوطنية والاقتصادية والمجتمعية نتيجة عوامل الاحتجاز والهيمنة والهبوط السياسي، التي هي في حقيقتها شكل من أشكال الممارسة الطبقية، وهو استنتاج، يرتبط بالتحليل الموضوعي لأفعال الشرائح الطبقية المهيمنة ، ولممارساتها السياسية المتوافقة مع مصالحها المتراكمة تاريخياً ، أو المستحدثة والطارئة ، انطلاقاً من أن لكل فعل سياسي مرجعه الاجتماعي أو الطبقي وهو فعل لا يتوقف عند العوامل الداخلية فحسب، بل يتخطاه في ظروفنا السياسية المعولمة الراهنة الى عوامل خارجية لا يجوز ولا يمكن تجاوزها عند تحليل ما يجري في بلادنا، آخذين بعين الاعتبار أن تباين الممارسات والمصالح والغايات الذاتية أو السياسية في إطار السلطة الحاكمة لا يلغي وحدة الإطار الطبقي/ السياسي كمنطلق لكل هذه الشرائح وشخوصها رغم ما يتبدى على السطح من تفارق وصراع شكلي بين أجنحتها .

– بناء على ما تقدم، فإن ما يجري في أرضنا المحتلة عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً –بعد اخلائه من قوات الاحتلال في منتصف سبتمبر 2005– هو جزء من برنامج سياسي مركزه الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وفروعه في فلسطين ومعظم أنظمة بلادنا العربية، ( وفق مقررات منتدى دافوس– الأردن– 2003/6/21و2004/05/17 ) وهو برنامج متصل بما يجري في العراق والسودان والجزائر واليمن وشبه الجزيرة العربية وغيرها من البلدان، مع إقرارنا بأن إطفاء الحالة الوطنية النضالية في فلسطين وتفكيك مشروع الاستقلال والدولة الفلسطينية ومسخها الى " غزة أخيراً " مع غموض مستقبل الضفة الغربية، هو هدف مركزي ضمن أولويات البرنامج الأمريكي / الصهيوني، في ظل حالة الخضوع والاحتواء العربي الرسمي للهيمنة الإمبريالية الأمريكية التي تضخمت واتسعت مصالحها بحيث باتت ممارساتها وأفعالها السياسية غاية في

التوحش في خدمة تلك المصالح وفق إرادة وقوة الهيمنة الرأسمالية المعولمة التي دفعت بالدور الوظيفي لدولة العدو الإسرائيلي الى أعلى مستوياته عبر تحوله الى دور إمبريالي متقدم على الصعيد الإقليمي كله للدفاع عن تلك المصالح وتثبيتها في المكان والزمان العربي بعد أن أصبحت " دولة الكومبرادور " هي السمة الرئيسية لمعظم بلدان النظام العربي، ولذلك فإن ما جرى –أو سيجري– في غزة والضفة ، من صراع بين القطبين الرئيسيين فتح وحماس، ثم الحوار الثنائي بينهما في "السعودية" وتوقيع "بيان مكة" بعيداً عن الإجماع الوطني وفق وثيقة الأسرى من ناحية وما تضمنته من هبوط سياسي من ناحية ثانية، ومن ثم تشكيل ما سمي بحكومة الوحدة الوطنية او حكومة المحاصصة (آذار 2007) التي جمعت في اطارها قطبي الصراع على ضوء تقاطع حماس – الى حد كبير– وتوافقها بهذه الدرجة او تلك مع البرنامج السياسي للسلطة او لحركة فتح، دون انهاء كافة أسباب وعناصر الصراع بينهما، الأمر الذي يؤكد على بقاء الأزمة السياسية الاجتماعية الاقتصادية والحصار الصهيوني من جهة بمثل ما يؤكد على دور المقرر الخارجي (الأمريكي/الإسرائيلي/الأوروبي/العربي) في رسم السياسات الخاصة بالوضع الفلسطيني في اللحظة الراهنة، حيث بات واضحاً أن الأزمة التي تعيشها الساحة الفلسطينية اليوم، أصبحت تلقي بظلالها على جميع مناحي الحياة (السياسية والإجتماعية عموماً والإقتصادية خصوصاً) لكل أبناء شعبنا في الوطن والشتات، ففي ضوء تفاقم الصراع مع العدو الإسرائيلي/الأمريكي من ناحية وتفاقم الأزمة السياسية والمجتمعية الفلسطينية بسبب استمرار الحصار الصهيوني الأمريكي من ناحية ثانية، تتزايد وبصورة يومية المخاوف الجدية –على المستوى الشعبي– من إحتمالات تفاقم عوامل القلق والاحباط واليأس المرتبط بالرؤية والممارسات الإسرائيلية المدعومة بلا حدود من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي في ظل حالة غير مسبوقة من التبعية والخضوع العربي الرسمي، ما يفرض على كافة الفعاليات والقوى السياسية المعارضة لهذا النهج ان تقوم بدورها في حماية مشروعنا الوطني بكل ثوابته في تقرير المصير وحق العودة والاستقلال، انطلاقاً من ان الصراع مع العدو هو في الأساس صراع عربي/ صهيوني، بكل ما يعنيه هذا المنطلق من ضرورات النضال من اجل تجاوز وتغيير هذا الواقع العربي المهزوم.

## التناقض التاريخي و الحل التاريخي

ليس هناك من شعب في التاريخ القديم أو المعاصر وافق باختياره على التوقيع على وثيقة استسلامه باسم " السلام " أو " التعايش المشترك " .

وان كل محاولة لولادة عملية سلام حقيقي لا يمكن أن تحمل في داخلها امكانيات النمو والاستمرار إذا لم تتوفر الشروط والآليات الأساسية الموضوعية والذاتية لكلا الفريقين المستندة

والمؤكدة على مطالب كل منهما، سواء " حقوق الأمر الواقع " المكتسبة بحكم دواعي القوة والاغتصاب، أو تلك المستندة إلى الحقوق التاريخية والوجود التاريخي المتواصل والدائم على الأرض، وفي ضوء ذلك يستحيل الحديث عن إمكانية تحقيق السلام في إطار التناقض التناحري بين طرفي الصراع، وهو تناقض لا يمكن حله إلا عبر تغير ميزان القوى الراهن، لصالح حركة التحرر الفلسطينية والعربية، وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل مواطنيها.

إن الاستعمار الاستيطاني ، والاغتصاب والهيمنة على بلد من البلدان قد يحقق للغاصب أو المحتل شكلا من أشكال السيادة السياسية على ذلك البلد ، لكنه لا يستطيع امتلاك السيادة القانونية وذلك بسبب افتقاره للحقوق التاريخية التي تعتبر الشرط الوحيد للسيادة القانونية التي لايمكن ان تتحقق أو تكتسب عبر الاحتلال أو الاستعمار والاستيطان بوسائل القوة والإكراه من جهه ، وهي حقوق لايمكن زوالها أو سقوطها بالتقادم مهما امتدت في الزمان حياة المحتل أو الغاصب من جهه أخرى.

هذا التناقض الصارخ بين السيادة السياسية التي استطاعت "إسرائيل" أن تحققها بدواعي القوة والأمر الواقع، وبين السيادة القانونية للفلسطينيين المرتبطة بالحقوق التاريخية، يشكل أحد أهم أشكال الصراع، وبالتالي فان حل هذا التناقض عبر المؤتمر الدولي في سياق العملية السلمية بين الفريقين لايمكن التوصل إليه بالمعنى الموضوعي والواقعي بدون انسحاب المحتل الإسرائيلي وإزالة المستوطنات والجدار والاعتراف بالدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، كحل مرحلي، على طريق إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، التي يعيش جميع مواطنيها بمساواة كاملة دون تمييز في الحقوق والواجبات.

على أي حال، فان الحديث عن دولة الحل المرحلي، أو الدولة الديمقراطية، سيكون نوعاً من الوهم، اذا افترضنا تحقيق هذه الأهداف دون توفر مقومات إرادة القوة العربية/ الفلسطينية من جهة، وبدون تراجع جوهر التفكير الإسرائيلي المستند الى الجغرافيا والتفوق العسكري كعوامل أمنية إسرائيلية مطلقة تستمد قوتها من قوة نظام العولمة الراسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية من جهه أخرى ، وبالتالي فإن نضالنا ضد العدو الصهيوني من اجل تحقيق الاهداف الوطنية والقومية ، لا يمكن عزله عن النضال ضد نظام العولمة الامبريالي ، كشرط رئيسي من شروط تحقيق اهداف التحرر الوطني والديمقراطي في هذه المرحلة .

كذلك لابد من التنبيه الى ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين ، عبر حل الدولتين، رغم أنه الحل الأقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً لا يشكل سوى حلاً مرحلياً انتقالياً نحو الحل النهائي الذي يستند على فكرة الدولة ثنائية القومية في إطار دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها ، وفي هذا السياق قد نتوافق – إلى حد كبير – مع " إيلان بابيه" في رؤيته حول حل الدولة ثنائية القومية، وبعد ذلك من يعلم كما يقول

" ربما حتى حل الدولة الواحدة هو الحل الوحيد الممكن لأسباب عملية وأيديولوجي ة"، فهو يعتقد أنه " حتى لو كان هناك من يؤمن بحل الدولتين، فإن الحقائق على الأرض تمنع مثل هذا الحل، وهي حقائق تتجسد في المستوطنات اليهودية على الأرض المحتلة، إلى جانب حقيقة أنه في ظل ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي، لا توجد قوة في الداخل أو الخارج يمكنها أن تجبر الإسرائيليين على إخلاء قدر محترم من المستوطنات" [4]ما يعني عدم إمكانية الوصول إلى حل الدولتين طالما بقيت الأوضاع الراهنة على حالها.

أما من الناحية الأيديولوجية، فإن " إيلان بابيه" يؤمن – ونتفق معه – بأن جذر الصراع مرتبط أساساً بمشكلة اللاجئين فهو يرى أن تطبيق حق العودة هو السبيل الوحيد للمصالحة التي ستمنع أي صراع مستقبلي، ولأجل ذلك فهو يعتقد " أن حل الدولتين لا يمكن أن يوفر حلاً منطقياً لحق العودة، بل أن هذا الحل يبدو مستحيلاً في إطار الدولتين، خاصة حينما تستولي إسرائيل على 80% من فلسطين التاريخية، و 20% للفلسطينيين ،الأمر الذي لا يمكن أن يشكل أساساً عادلاً أو صحيحاً أو منطقياً لإنهاء العداء والصراع[5]، لذلك كله تتبدى فكرة الدولة ثنائية القومية، وهي فكرة غير مقبولة من الإسرائيليين الذين لا يمكن أن يقبلوا بهذا الحل من تلقاء أنفسهم في ظروف بات فيها المجتمع الإسرائيلي – من وجهة نظري – مجتمعاً عنصرياً يمينياً في معظم مكوناته في هذه المرحلة التي بات فيها وضعنا العربي الرسمي خاضعاً ومرتهناً للسياسات الامبريالية من جهة وبات فيها المجتمع الإسرائيلي محكوماً بمنطق وممارسات دولة العدو الصهيوني، كدولة امبريالية صغرى في المنطقة من جهة أخرى، ما يعيدنا إلى تفعيل فكرة الصراع العربي الصهيوني، التي تتطلب بالضرورة العمل على تجاوز وتغيير هذا النظام العربي ومن ثم تغيير ميزان القوى تمهيداً لفرض الحل النهائي في دولة فلسطين الديمقراطية لكل مواطنيها.

## حول السيادة على فلسطين

"ان لفظة "السيادة" في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة وعلى شعبها ،بغض النظر عن شرعية اصلها .ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب واعمق ،وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لملك من الملوك أو لأمة من الأمم في ارض من الاراضي[6]، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي .

وفي جميع الحالات فإن السيادة لا تنطفئ ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاغتصاب والاستيطان ، ومن ثم "يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية

---

[4] –د.إيلان بابيه – مقابلة منشورة في موقع أجراس العودة www.ajras.org

[5] –المصدر السابق

[6] هنري كتن "فلسطين في ضوء الحق والعدل" –مكتبة لبنان–بيروت–الطبعة الأولى 1970–ص270.

لان الاخيرة تعني السيطرة والإشراف الواقعي –بدوافع القوة والإكراه– بينما الأولى تشير الى الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في ارضه[7].

إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي) ،وبالتالي فان كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية (الاكراهية) وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين في الثلاثة وخمسين عاما الأخيرة –وما قبلها– لا تلغي إطلاقا السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على ارض فلسطين حاضرا ومستقبلا .

ومن الأهمية بمكان التذكير بالمادة (22) من ميثاق جمعية الأمم الذي اقره مؤتمر الصلح في باريس في 1919/4/28م والذي اندمج في معاهدة فرساي في 1919/6/28م حيث "عالجت موضوع مصير الجماعات والأراضي العربية في الإمبراطورية العثمانية ،وبحكم هذه المادة ( 22) نشأ في القانون الدولي وضع جديد للجماعات العربية التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية كما ورد في النص اعتراف المادة (22) بكيان هذه الجماعات كأمم مستقلة[8].

و"وفقا للقانون الدولي، فان الأثر القانوني لفصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية ولاعتراف جمعية الأمم بان الجماعة التى تعيش فيها أمة مستقلة ،هو ان جعل لهذا البلد – فلسطين– كيانا سياسيا منفصلا مستقلا استقلالا دوليا ومن ثم ،فإن الجماعة التي كانت تعيش في فلسطين في ذلك الحين قد أصبحت شخصية معنوية يعترف بها القانون الدولي ،أنيطت بها السيادة على الأراضي التي تعيش فيها[9] .

ورغم ان التطورات السياسية اللاحقة لم توفر للشعب الفلسطيني إمكانيات ممارسة سيادته الكاملة الفعالة على أرضه ، بسبب الاحتلال العسكري البريطاني والانتداب سنة 1922م ،إلا ان ذلك لم يؤثر في السيادة القانونية للسكان الفلسطينيين على ارض وطنهم وفق نصوص متنوعة في القانون الدولي حول هذه المسألة ،تؤكد في جوهرها ان السيادة على ارض موضوعة تحت الانتداب تعود الى السكان أنفسهم ،وقد أشار الى هذا الجانب ،"فان ريس Van Rees " نائب رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات التابعة لجمعية الأمم بقوله "ان السيادة تعود الى الجماعات والسكان الأصليين في الأراضي الموضوعة تحت الانتداب "[10] .

---

[7] المصدر السابق –ص270 .

[8] المصدر السابق ص272.

[9] المصدر السابق ص273.

[10] المصدر السابق ص277.

وبالتالي فان "منح مجلس جمعية الأمم انتدابا للحكومة البريطانية لتتولى بمقتضاه ادارة فلسطين ،لم يحرم شعبها حق سيادته" ، وهو أمر قائم حتى اللحظة ، رغم الانتداب وما تلاه من نكبة عام 1948 واحتلال كامل الأراضي الفلسطينية في حزيران 67 من ناحية ، ورغم الشروط والاجراءات العنصرية النازية التي تضمنتها "خطة شارون/اولمرت" من ناحية ثانية . وفي هذا السياق ، يمكننا إجمال الوضع القانوني لفلسطين بمقتضى القانون الدولي في فترة الانتداب وما تلاها كما يلي :-

**- في أثناء سريان الانتداب تمتع شعب فلسطين بوضع دولي مستقل ، كانت له السيادة على اراضيه، وكانت لفلسطين شخصيتها الخاصه المتميزه عن شخصية الدوله المنتدبه ، وكانت إدارتها من حق شعب فلسطين نظريا ، وان تكن في الواقع في أيدي الدوله المنتدبه "[11].**

وبمجرد انتهاء الانتداب ، " انتهت سلطات الاداره التي كانت للدوله المنتدبه وترتب علي هذا ان زالت القيود المفروضه على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة ، واصبح شعب فلسطين بحكم هذا الحق وبحكم حقه في تقرير مصيره ، مؤهلا لان يحكم نفسه ويقرر مصيره طبقا للمبادئ والأصول الديمقراطيه المألوفه ، كونه يمثل الاغلبيه الساحقه في فلسطين ، غير ان هذا الحكم لم تحترمه الجمعيه العامه للأمم المتحدة التي أوصت في سنة 1947 في ظروف سياسية معروفة بتقسيم البلاد بين دولتين عربية ويهودية وان الحوادث التي تلت ذلك ،وقيام "إسرائيل" ،أدت جميعها الى الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في السيادة على اراضيه"[12].

وهذا لا يعني إطلاقا ان "إسرائيل" قد ظفرت بالسيادة القانونية على فلسطين أو أنها قد تظفر بها في يوم من الأيام ، بالرغم من توصلها عبر وسائل القوة والمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الرأسمالي الى السيادة السياسية ، والجدير بالتسجيل هنا أن "إسرائيل" "لم تستمد أي حق سيادة بموجب قرار التقسيم 181 في 1947/11/29م"[13]. لان الأمم المتحدة التي ورثت جمعية الأمم ،"ليس لها من سيادة أو حق إدارة أو أي حق آخر على فلسطين ،ولا يسعها قانونا ان تقرر -كما فعلت عام 1947- مستقبل الحكم في فلسطين وذلك بالتوصية بتقسيم البلاد ،فمثل هذا التصرف يفتقر الى كل أساس قانوني " [14]،كما يتجاهل رغبات الشعب الفلسطيني

---

[11] المصدر السابق ص281.

[12] المصدر السابق ص281.

[13] المصدر السابق ص287.

[14] المصدر السابق ص288.

تجاهلا تاما ويتصرف على النقيض من مشيئة أغلبية السكان . ومن ثم فان هذا القرار يفتقر كما يقول المحامي الفلسطيني هنري كتن الى "كل سند قانوني،وهو ليس داخلا ضمن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة ،ولا يسعه ان يسبغ على "إسرائيل" أي حق على أي جزء من فلسطين مما خصص للدولة اليهودية في قرار التقسيم ***،والنتيجة فان*** **"إسرائيل" لا يسعها ان تستمد من قرار التقسيم أي حق مشروع "**[15].

وفي هذا السياق نورد رأيا هاما كتبه "نورمن بنتوتش Norman Bentwich " الذي شغل لسنوات طويلة منصب النائب العام في فلسطين زمن الانتداب ، "**ان الشعب اليهودي لا ينشد سلطة سياسية أو سيادة قومية ،وان ما ينبغي على اليهود ان يفعلوه هو ان يندمجوا في فلسطين مع سكانها العرب ،لان مفهوم وطن قومي لشعب لا وطن له قد تضمنه الانتداب فقط ،وهذا يعني أرضا يكون لشعب فيها وضع قانوني وفرصة لتطوير أفكاره الأدبية والاجتماعية والثقافية دون ان يعطيه هذا المفهوم اكتساب الحقوق في السيادة السياسية "**[16].

ومما يجدر ذكره هنا ان أغلبية اليهود الذين أعلنوا قيام دولة "إسرائيل" عام 1948 لم يكن أي منهم يحمل الجنسية أو صفة المواطنة في فلسطين بالمعنى القانوني مما يعزز افتقارهم لأي شكل من أشكال السيادة القانونية في الماضي والحاضر والمستقبل .

أما ما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها "إسرائيل" خارج المساحة الجغرافية للدولة اليهودية كما حددها قرار التقسيم ، فهو لا يعدو كونه اغتصابا وإخلالا بقرار الجمعية العامة ، خاصة وأن **الأمم المتحدة "لم تعتبر ان الحرب بين العرب و"إسرائيل" في سنة 1948 قد أثرت على أي نحو في قراراتها بشان فلسطين ،بل ان الأمم المتحدة اشترطت على "إسرائيل" ان تتعهد بميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها وخصوصا قرار التقسيم رقم 181 ،وقرار حق العودة للاجئين رقم 194 كشرط لقبول عضويتها في الأمم المتحدة وذلك في 1949/5/11** وهذا ما نص عليه أيضا "بروتوكول لوزان" في 1949/5/12 الذي تضمن اعتراف"إسرائيل" الصريح بحق الفلسطينيين في العودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم .

وبالطبع ، "**فان الوضع القانوني "لإسرائيل" بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل يوم 5حزيران 1967 ينطبق تمام الانطباق على وضعها القانوني فيما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها منذ الخامس من حزيران 1967 ،انه وضع المحتل المحارب ،حيث لا تستطيع**

---

[15] المصدر السابق ص292.

[16] المصدر السابق ص284.

"**إسرائيل" ولا تملك الحق في كل الأحوال بالسيادة على الأراضي التي احتلتها**" [17]. لان صاحب السيادة الشرعي هو الشعب الفلسطيني الذي يحتفظ بالسيادة القانونية التي لا يمكن ان تلغيها أية اتفاقات تعقد باسمه من أي جهة كانت ،وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقات (أوسلو وما تلاها حتى "خارطة الطريق" و"خطة شارون/اولمرت" ) التي تتعارض مع حقوق الشعب الأساسية والتاريخية، فإنها تعطي العدو مؤقتا سيادة في الواقع ،سيادة بالمعنى السياسي المرتبط بالقوة والإكراه والاغتصاب الصهيوني الامريكي ، وليس سيادة بالمعنى القانوني بأي شكل من الأشكال خاصة وان شعبنا الفلسطيني لم يوافق باختياره –بالأغلبية أو الإجماع– على تحويل حق سيادته على بلاده الى الغير ،كما انه لم يعترف بأية سيادة للمحتل على ارض وطنه ،كما ان "انقضاء الزمن عاجز عن ان يجعل من احتلال "إسرائيل" الباغي لفلسطين عملا مشروعا، لان الحق التاريخي لا يسقط بالتقادم[18]، هذا ما تؤكده الأعراف والقوانين الدولية بمثل ما تؤكده ذاكرة وارادة الشعب .

## القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني

### أ– القانون الدولي و الاعلانان العالميان لحقوق الإنسان :

من المعروف ان نصوص القانون الدولي ، تتضمن – نظريا – الكثير من الأحكام والمعايير والمفاهيم المتعلقة بحقوق الدول والشعوب والأفراد ،وهي نصوص إيجابية عموماً ،وموضوعية الى حد معين .

أما "الأعراف والأحكام والقواعد والمبادئ التي تشكل منظومة قانونية دولية شاملة ومترابطة لحماية وضمان جملة الحقوق الأساسية للفرد والشعوب ،فهي تسمى ب"الشرعة الدولية لحقوق الإنسان". والمسألة المركزية في هذه المنظومة إنها تقوم على "قاعدة الحق في استقرار الإنسان في إطار حياته وحقه في البقاء في بلده ومغادرته والعودة إليه ، وان حق العودة الى الوطن يعتبر حقا طبيعيا لصيقا ومطلقا لا يمكن تجاوزه أو وقفه أو انتهاكه أو نكرانه ،حتى في حالات الطوارئ والاحتلال"[19]، وبالنسبة لأي سلطة احتلال فقد نصت هذه المنظومة على "إلزام السلطة

---

[17] المصدر السابق ص300.

[18] المصدر السابق ص300.

[19] د.كمال قبعة –حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي–جريدة الأيام–فلسطين– 1997/5/29.

المحتلة ،إضافة الى التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي لعامي 1897و1907 واتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقيها عام 1977 ،تلتزم وتتقيد أيضا بالمبادئ والقواعد الواردة في الاتفاقيات الدولية لحماية وضمان حقوق الانسان ،وفي حال مخالفة ذلك ،ينبري القانون الدولي الجزائي ليفرض عقوبات على سلطات الدولة المنتهكة لها"[20].

من جانب آخر فإن نصوص منظومة القانون الدولي تتوافق في جوهرها مع نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 ،الذي أكدت المادة الثالثة عشر منه ان:-

"لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد ،بما في ذلك بلده ،وفي العودة إليه" ،وجاء الإعلان العالمي الثاني مؤكدا على هذه النصوص في المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي انعقد بين 14-1993/7/25 في جنيف .

أما الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 ،والذي وقعته "إسرائيل" ،فانه يستمد سلطته من الإعلان العالمي لحقوق الانسان ،بل وتتطابق نصوصه مع العديد من نصوص ذلك الإعلان فيما يتعلق بحقوق الفرد في مغادرة وطنه أو العودة إليه أو التنقل بكل حرية .... الخ . وتشكل اتفاقية جنيف الرابعة في 12/آب/1949 ركنا أساسيا هاما في هذا السياق ،إذ أنها "عالجت في مادتها (49) ، قضية ابعاد وترحيل المواطنين عن ديارهم وأوطانهم ابان الحروب ،أو الاحتلال ، واعتبرت المادة (147) من الإتفاقية الرابعة ان اعمال الابعاد والترحيل ،تشكل خروقا جسيمة لأحكام المادة (49) ،وجاء البروتوكول الاضافي الاول لعام 1977 ،ليؤكد في الفقرة الرابعة (أ) من المادة(85) على الانتهاكات الجسيمة ،معتبرا ان

الأبعاد والترحيل وحرمان الشخص من العودة لدياره ووطنه ،أحد تلك الانتهاكات ومعتبرا اياها بمثابة جرائم حرب"[21].

**ب- قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير:**

1- قرار 194 بتاريخ 1949/12/11 ويعتبر من اهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ،بل انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة للحقوق الفلسطينية بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة ،وقد أكد على وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم .

---

[20] المصدر السابق .

[21] المصدر السابق –جريدة الأيام .

ومن الجدير بالذكر هنا ،"ان "إسرائيل" تدرك الاهمية المنشئة للقرار 194 وكذلك الالتزامات الدولية الناشئة عنه ولهذا فإنها لم تقم بإلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين في أملاكهم داخل "إسرائيل" ،بل وضعت لها إطارا قانونيا خاصا بها ،تطور هذا الإطار القانوني ،عندما أقرت الكنيست "قانون المناطق المتروكة لعام 1948" الذي جرى تعديله بـ"أنظمة طوارئ بشأن أملاك الغائبين في 12/كانون الأول / 1948" ،والتي جرى تعديلها ب"قانون أملاك الغائبين لعام 1950".وفحوى هذه القوانين ،انها وضعت املاك اللاجئين الفلسطينين تحت "إدارة" الحكومة الإسرائيلية ،التي أنشأت لذلك "دائرة حارس أملاك الغائبين" . وما يزال هذا الإطار القانوني قائما حتى هذه اللحظة[22].

من ناحية ثانية **فان هذا القرار (194) يستمد أهميته من كونه "القرار الوحيد الذي يُعرف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ويطالب بحقهم بالعودة كمجموعة قومية ،وقد اضعف الفلسطينيون حجتهم بالمطالبة بتطبيق حق العودة من خلال قبولهم بصيغة مدريد (وأوسلو فيما بعد) لمحادثات السلام ،إذ ان هذه الصيغة تستثني الأمم المتحدة التي لم تعد قراراتها هي التي توفر الهيكلية والمظلة والتنظيم لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"[23]**

2- كافة القرارات المؤكدة على قرار 194 التي تقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم مثل :قرار 302 تاريخ1949/12/8 -قرار 394 تاريخ 1950/12/14 -قرار 720 تاريخ 1953/11/17 -قرار 818 تاريخ 1954/1/4 -قرار 916 تاريخ 1955/1/12 - قرار 1018 تاريخ 1957/2/28 -قرار 1351 تاريخ 1958/12/12 ..... الخ .

3- قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 1947/11/29 :وهو القرار الأكثر أهمية وخطورة من كافة القرارات الدولية من الناحية السياسية ، لانه يتناول موضوع الارض والسكان في آن واحد ،وان التراجع أو التنازل عن جوهر هذا القرار هو بمثابة التنازل عن السيادة القانونية والحق التاريخي بشكل أو بآخر ،بما يفتح الباب نحو اكتساب العدو الاسرائيلي لشكل من أشكال السيادة القانونية والحقوق التاريخية في فلسطين بما يتناقض مع كل حقائق التاريخ من جهة وبما يعزز السيادة السياسية "لإسرائيل" ،التي حققتها بوسائل القوة والاكراه بعيدا عن كل مصادر الشرعية من جهة أخرى .

---

[22] المصدر السابق .

[23] إيليا زريق-اللاجؤن وحق العودة-مجلة الدراسات الفلسطينية-بيروت-عدد 19-صيف 94-ص68.

4- بروتوكول لوزان في 1949/5/12 الذي تضمن اعتراف "إسرائيل" بحق الفلسطينيين بالعودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم ، وهما نفس الشروط التي قبلت بموجبها "إسرائيل" عضواً في الأمم المتحدة .

5- قرار رقم 237 بتاريخ 1967/6/14 بخصوص حق العودة للنازحين .

6- قرار 242 بتاريخ 1967/11/22 .

7- قرار 338 بتاريخ 1973/10/21 .

8- قرار الجمعية العمومية رقم 2252 بتاريخ 1967/7/4 حول إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الانسان في الأراضي المحتلة ،وقرار 2341 بتاريخ 1967/12/19 حول نفس الموضوع .

9- قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن بالنسبة للقدس :قرار رقم 2254 بتاريخ 1967/7/14 –قرار رقم 3253 بتاريخ 1967/7/4 –قرار رقم 250 بتاريخ 1968/4/27 –قرار رقم 251 بتاريخ 1968/5/20 – قرار رقم 252 تاريخ 1968/5/21 – قرار رقم 267 تاريخ 1969/7/3 – قرار رقم 271 تاريخ 1969/9/15 – قرار رقم 298 تاريخ 1971/7/25 .

10- قرار الجمعية العمومية رقم 2787 بتاريخ 1971/12/6 الذي يؤكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين .

11- القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم 3236 بتاريخ 1974/11/22 الذي يؤكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها :-

أ- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي .

ب- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية .

ج- حق الفلسطينيين الثابت في العودة الى ديارهم ،وتدعوا الجمعية العامة الى اعادتهم اليها .

د- تعترف الجمعية العامة بان الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط .

هـ- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة

و- تدعوا جميع الدول في العالم الى زيادة مساعدتها للشعب الفسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه المشروعة .

ز- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وضم ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية الى عضويتها على اعتبار انها عضو مراقب ،وكذلك تقر الجمعية العامة بحق

م.ت.ف الاشتراك في جميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية ..... وقد صدر هذا القرار بأغلبية ( 90) ضد ( 17) وامتناع ( 19) دولة عن التصويت .

12- القرار رقم 3376 بتاريخ 1975/11/10 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

13-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ( 3089) (د-28) بتاريخ 1973/12/7 الذي أكد على "الحق الثابت في العودة للاجئين العرب الفلسطينيين ، وتمتعهم بحقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم" ، كأساس "لا غنى عنه من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير". وتعليقا على هذا القرار ، يشير د.حنا عيسى ، أستاذ القانون الدولي ، الى النقاط الهامة التالية[24] :-

أ-"إن القرار جاء تفسيرا من الجمعية لقرار مجلس الأمن 242 الذي نص على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين دون أن يذكر أو يحدد أساسا لتلك التسوية"

ب-"إن الاشارة الى حق اللاجئين في العودة (حسب القرار 3089 أعلاه) جاءت مطلقة لتشمل الوطن الفلسطيني بكامله ، ما احتل منه قبل العام 1967 وبعده ، وتسري على جميع اللاجئين الفلسطينيين بدون استثناء أو شروط مسبقة" .

ج-"إن القرار (المذكور أعلاه) اعتبر العودة شرطا مسبقا لا بد من تحقيقه ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره" ، وهنا برزت لأول مرة الاشارة الهامة -في وثائق الأمم المتحدة- "الى أن حق العودة هو حق للشعب الفلسطيني بمثل ما هو للفلسطينيين كأفراد" .

[24] د.حنا عيسى-هيئة الأمم المتحدة وحق العودة-جريدة المسار-فلسطين-أول آب 2001-ص15.

## مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية

لا شك ان الاتفاقات العربية /الفلسطينية المعقودة مع العدو الاسرائيلي في اطار ما يسمى ب"عملية السلام" قد اسهمت في تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما اقرته مؤسسات الأمم المتحدة وذلك عبر محورين:-

الأول : يتمثل في الاعتراف العربي الرسمي المتزايد بالوجود الإسرائيلي "ككيان سياسي بات يمتلك قدرا كبيرا من الشرعية" يضاف الى وجوده كأمر واقع ، سواء عبر ما يسمى بـ" المبادرة العربية" قمة بيروت 2002، أو في قمة الرياض في آذار 2007 التي قدمت تنازلات سياسية إضافية مهدت الطريق العربي الرسمي للتطبيع والاعتراف بدولة العدو الاسرائيلي، وفي هذا الجانب لا يمكن القفز عن القيادة الفلسطينية الرسمية، فتح في المرحلة السابقة، وحكومة القطبين ( فتح وحماس) في المرحلة الحالية، حيث أكدت هذه القيادة قبولها بالاتفاقات الدولية والعربية والاسرائيلية وفق ما نص عليه "بيان مكة"، مما "أضعف الموقف الفلسطيني في المطالبة بتطبيق حقوقه المشروعة عموما ، وحق العودة بصورة أساسية ، إذ أن صيغة اتفاقات أوسلو وما تلاها وصولاً إلى بيان مكة تستثني المطالبة بعقد المؤتمر الدولي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، كما تستثني أيضاً الأمم المتحدة التي لم تعد قراراتها هي التي توفر المظلة للحل المستند لقرارات الشرعية الدولية.

الثاني: تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ،وبشكل خاص قراري 181و194 بسبب تعمق أشكال الإذعان والتبعية

والهبوط السياسي العربي والفلسطيني الرسميين . ولا نستبعد في ظل المتغيرات الدولية الحالية التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم بصورة متوحشة في مرحلة العولمة الراهنة ،تفكيراً جديا بإعادة النظر في هذه القرارات تمهيدا لإلغائها ، تحت غطاء اتفاقات كامب ديفيد التي أقرت الاعتراف بوجود "إسرائيل" ،ووادي عربة التي أسقطت من حسابها حق اللاجئين في العودة واعترفت بالسيادة الكاملة "لإسرائيل" على كل الأراضي الفلسطينية ،ثم أوسلو التي أحالت قضية اللاجئين الى المفاوضات متعددة الأطراف والى مفاوضات الحل النهائي وصولا إلى "خارطة الطريق" و"خطة شارون/اولمرت" ، ذلك إن استمرار خضوع النظام العربي الرسمي للسياسات الأمريكية حاليا سيدفع نحو تسهيل هذه المهمة وقد بات من الممكن حصر عدد من الخطوات[25] في هذا الاتجاه :-

1- امتناع الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة على التصويت عن القرار 194 في الجمعية العامة منذ عام 1995 (منذ عام 1949 حتى 1994 كانت الولايات المتحدة تعطي موافقتها السنوية على القرار و"إسرائيل" تمتنع ) وكذلك الأمر المتوقع بالنسبة لموقفها من قرار 237 الخاص بعودة النازحين .

2- قيام "إسرائيل" -ومنذ عام 1995- بالتصويت ضد قرار 194 بعد ان كانت تكتفي بالامتناع طوال السنوات السابقة .

3- الإعلان عن ما يسمى ببرنامج تطبيق السلام ،وبميزانيات خاصة مفصولة عن ميزانية الوكالة .

4- التمهيد لإنهاء خدمات وكالة الغوث ،ومن الظواهر الدالة على ذلك :

أ- اعتماد الوكالة لنظام التعاقد الوظيفي حتى تاريخ الأول من حزيران 1999 ، وهو الموعد السابق المفترض نظريا حسب أوهام أوسلو ، للانتهاء من المفاوضات حول الحل النهائي ، ويبدو أن الوكالة قامت بتمديد هذا الموعد دون تاريخ نهائي محدد .

ب-امتناع الوكالة عن قبول موظفين بشكل دائم .

ج-إنشاء الوكالة لصندوق خاص لدفع تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها المحليين عندما يتطلب الأمر ذلك .

5-المحاولات الدولية لتحويل الوكالة الى "وكالة إقليمية" تمولها الدول العربية كمدخل لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين ،وتحويلها الى مسألة أو قضية عربية إقليمية داخلية ،ومن المفيد الإشارة الى ملاحظة هامة في هذا الصدد تتعلق بخلو تقارير

---

[25] علي فيصل-اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث-دار التقدم العربي-بيروت- 1996.

المفوض العام للوكالة خلال السنوات الأخيرة ، من أية إشارة الى قرارات الأمم المتحدة.

6-تغيير تسمية مدير شؤون الوكالة في الأردن الى مدير عمليات الوكالة في الأردن ،وهذا يرتبط مباشرة بالتوطين ،عبر مشاريع التطوير الحضري والتمليك تمهيدا لإلغاء مخيمات اللاجئين في الأردن .

7- ان الحكومة الأردنية بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة ،تعتبر ان ملف اللاجئين المقيمين على ارض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقا بينها وبين "إسرائيل" .

8-البرامج الأمريكية /الإسرائيلية التي تدعو الى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائيا ودمجهم في بلدان الشتات .

9- ان كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات "السلام" بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .

10- التحضير لتنفيذ خطة الوكالة التي تستهدف تسليم كافة خدماتها الى السلطة الفلسطينية ،وهي خطوة سياسية تستهدف إسقاط حق اللاجئين عن ما يقرب من 37% من مجموع اللاجئين .

أخيرا نسأل ؟ هل نكتفي بعد مرور تسعة وخمسين عاما على نكبة فلسطين واغتصاب الوطن وفقدان السيادة ، بالمهرجانات الشكلية ،أم انه لا بد من الإحساس العالي بالمسؤولية الوطنية والقومية وما تحتاجه من استنهاض حركات التحرر الوطني والديمقراطي في فلسطين والوطن العربي ، لتفعيل نضالها للخروج من هذا الواقع المهزوم ، ولتوفير المقومات المادية للمؤسسات والأطر العملية –وهو امر ممكن– التي تنبري للدفاع عن حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني استنادا الى الحق التاريخي والسيادة القانونية من جهة والحقوق المشروعة التي نصت عليها مقررات الأمم المتحدة من جهة اخرى ، تمهيدا للتوصل الى حلول عملية تعزز هذه القواعد والاسس بالرغم من كل عوامل التراجع الدولي والعربي الرسمي في هذه المرحلة.

وفي هذا السياق، نقدم فيما يلي عدد من **الأفكار المقترحة:**

**أولا :** تفعيل دور مؤسسات م.ت.ف ، التشريعية والتنفيذية ، عبر المشاركة الديمقراطية الحقيقية الجادة لكافة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية، وفي مقدمتها القوى الرافضة لاعتراف م.ت.ف بإسرائيل، لكي تستعيد المنظمة دورها الوطني كرمز وهوية لشعبنا كله بما في ذلك أهلنا في الشتات ، وذلك على قاعدة ان تظل م.ت.ف

المرجعية الوطنية والممثل الشرعي الوحيد لشعبنا ، المعبر عن قضاياه الوطنية عموما وقضايا اللاجئين بوجه خاص ، بغض النظر عن وجودهم القانوني أو الجغرافي في هذا البلد العربي أو الأجنبي ، وبغض النظر عن أية أوضاع قانونية أو سياسية تشكلت بعد النكبة الأولى عام 1948 ، ذلك لان قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية أفراد يعبر كل منهم عن رؤيته أو موقفه الخاص بل هي أيضا ، وبالدرجة الأولى قضية يعبر عنها اللاجئين انفسهم ككتلة مجتمعية وسياسية ، عبر تجمعاتهم ومؤتمراتهم الشعبية ولجانهم الوطنية المنتخبة بصورة ديمقراطية تضمن مشاركة اللاجئين في الوطن والشتات في كل ما يتعلق بقضيتهم وبما يؤكد بشكل دائم وفعال على دورهم ، كعنصر واطار سياسي واساسي ملموس ، وليس بأية صفة رمزية أخرى ، وذلك تثبيتا لقاعدة يدركها العدو الإسرائيلي والقوى الإمبريالية المساندة له ، الولايات المتحدة وأوروبا قبل غيرهم ، وتتلخص هذه القاعدة في انه ما لم يتم التوصل الى حل عادل ومتوازن لقضية اللاجئين وفق القرار 194 ، واستعادة الأرض الفلسطينية المحتلة واعلان السيادة الفلسطينية الكاملة عليها ، فلن يكون من السهل أبدا توفر أية فرصة لاستقرار المنطقة الشرق أوسطية .

**ثانيا :** الإعداد الجدي لوضع الدراسات الموضوعية العلمية التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في الشتات ، في ضوء موقعهم وارتباطهم بالواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي يقيمون فيه ، بكل متغيراته وخصوصياته المتباينة وفق أنماط التطور الاجتماعي والخارطة الطبقية في البلدان العربية بصورة خاصة ، ومعرفة مدى تأثير وانعكاسات هذا الواقع على دور اللاجئين وفعاليتهم السياسية ارتباطا بالقضايا القومية عموما ، وبالهوية الوطنية الفلسطينية وحق العودة بشكل خاص ، دون القفز عن أهمية مشاركتهم في النشاط السياسي والمطلبي الديمقراطي في مجتمعات الشتات العربية عبر الأحزاب والتجمعات القومية والوطنية الديمقراطية فيها ، تأكيدا لخصوصيتهم السياسية من ناحية والنضال الديمقراطي من اجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من ناحية ثانية ، وبما يوفر إمكانية التحاقهم في التنظيمات والأطر النقابية والتجمعات الديمقراطية للإسهام بدورهم في مواجهة المخططات الأمريكية الصهيونية وتفريعاتها الاقليمية والعربية الرسمية الهادفة الى تصفية قضية اللاجئين عبر توطينهم في الشتات تحت غطاء اعادة تأهيلهم ورفع مستوى معيشتهم وتعويضهم ... الخ ، خاصة وان المدخل الاقتصادي كان وما يزال بمثابة الذريعة أو الشكل الرئيسي لهذه

المخططات منذ ان بدأ الاعلان عنها بعد النكبة الى اليوم ، وفي هذا السياق يشير د.محمد خالد الأزعر الى " ان المدخل الاقتصادي للتعاون الاقليمي ، وغيره من المداخل ، لاستئصال قضية اللاجئين الفلسطينيين ، لم يكن يوما صناعة اسرائيلية بحتة ، بل كان منذ ولادة القضية ، انتاجا اسرائيليا غربيا مشتركا وفي هذه الزاوية يتبوء الدور الأمريكي مكانة متميزة"[26]، ومن هذه المشروعات: "خطة "جورج ماك جي" لحل مشكلة اللاجئين المقدمة الى وزير الخارجية الأمريكي في ابريل 1999 ، ومشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية الى الدول العربية و "اسرائيل" في لوزان في أغسطس 1949 ، ومشروع بعثة "جوردن كلاب" في ديسمبر 1949 ، ومشروع "جونستون" بين عامي 1953 و 1955 وبيان "دلاس" في أغسطس 1955 ، ومشروع "أيزنهاور" في يناير 1957 وأغسطس 1958 ،ومشروع "جوزيف جونسون" في اغسطس 1961"[27]. إن الايجاز حول أمثلة من هذه المشاريع ، قد يكون مفيدا في استخلاص بعض الدلالات ، فقد "جاء في خطة "جورج ماك جي": "المطلوب هو دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط ، على أساس العمل وليس الغوث ، ولذلك يجب أن تقبل "إسرائيل" 200 ألف لاجئ كشرط مسبق لنجاح هذا المخطط ، وبالمقابل تقبل الدول العربية 500 ألف لاجئ (باعتبار أن التقدير الأمريكي لعدد اللاجئين أنذاك عام 1949 كان 700 ألف) مقابل رفع القدرة الانتاجية للأرض ، وتنمية صناعات جديدة ، وتحسين وسائل النقل ورفع القدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة ، وقد قدرت التكلفة الاجمالية لهذا المشروع بنحو 250 مليون دولار ، تساهم الولايات المتحدة بأكثر من 50% منها" [28]. وبالنسبة لمشروع بعثة "كلاب" فقد "رفعت تقريرين الى لجنة التوفيق الدولية (بتاريخ 6/نوفمبر/ 1949 و 28/ديسمبر/ 1949) ، ركز كلاهما على الأبعاد الاقتصادية الاقليمية التي يمكن حل قضية اللاجئين في اطارها ، وضرورة تأمين عمل اللاجئين بدل اغاثتهم . أما مشروع "جونستون" فقد استهدف معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين كسبيل لمعالجة القضية الفلسطينية برمتها ، عن طريق تعاون الدول العربية و"اسرائيل" في استثمار مياه نهر الأردن استثمارا مشتركا ... عبر التعاون بين الدول ذات العلاقة بما يؤدي الى تحقيق أهداف التأهيل والتوطين للاجئين

---

[26] د.محمد خالد الأزعر –الترتيبات الاقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين–معهد البحوث والدراسات العربية–القاهرة– 1998–ص428.

[27] المصدر السابق–ص431.

[28] المصدر السابق –ص432.

الفلسطينيين"[29]. والمعروف أن كافة هذه المشاريع طواها النسيان في حينه ولم يكتب لها النجاح طوال المرحلة التاريخية الماضية حتى توقيع وثيقة "اعلان المبادئ" في أوسلو أيلول/1993 ، حيث برز الحديث مجددا عن مشاريع "حلول" مقترحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن آليات "أوسلو" وغيرها بالرغم من رفض الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية لهذه المشاريع ، وتمسكه المطلق بثوابته الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة والسيادة الكاملة على أرض وطنه ، باعتبارهما (اللاجئين والأرض) جوهر الصراع العربي–الصهيوني والقضية الفلسطينية . ومن بين هذه المشاريع المقترحة ما نشرته الباحثة الأمريكية "دونا آرزت Donna Arzt" في كتابها الصادر عن "مجلس العلاقات الخارجية–بنيويورك" عام 1997 بعنوان "من لاجئين الى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي–الاسرائيلي" ، ويهدف هذا الكتاب كما يقول د.سليم تماري "تقديم خطة شاملة وقابلة للتطبيق لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين –وهذا ما تعتبره المؤلفة المسألة الجوهرية والعنصر الأكثر استثارة في الصراع العربي–الاسرائيلي ، وهي خطة تستند الى صفقة شاملة تتنازل فيها الأطراف كافة . وترتكز الصفقة المقترحة على مبدأ اعادة توطين اللاجئين (بمناطق حكم السلطة الفلسطينية) ، واستيعابهم (في الدول المضيفة حاليا) ، وتوطينهم (بدول أخرى كالعراق واسكندنافيا)"[30] ، وذلك وفق البرنامج الذي اقترحته المؤلفة ، لحل لا يضمن حقوق اللاجئين ، لكنه معروض لحل مشكلة وضعهم كلاجئين في إطار الفرص السياسية الحالية في الشرق الأوسط . لذا تقترح المؤلفة ما يلي[31] :–

1–منح الفلسطينيين جنسية مزدوجة ، من قبل السلطة الفلسطينية والدول المضيفة .

2–استيعاب "إسرائيل" ل75000 لاجئ ، وكذلك لبنان ، وتطرح على عدة دول كوتا استيعاب بحسب قدرتها ومدى جاذبيتها للاجئين ، وفي كل الأحوال ، يصبح اللاجئون مواطنين دائمين كاملين (أي ليسوا مقيمين) في الدول المعنية .

3–يتلقى اللاجئين الذين تمت إعادة توطينهم مساعدات ومخصصات مالية لإعادة تأهيلهم ومساعدتهم على "تطبيع" حياتهم.

---

[29] المصدر السابق – ص433.

[30] سليم تماري –عرض كتاب دونا آرزت–مجلة الدراسات الفلسطينية–عدد 39–ص217.

[31] المصدر السابق – ص218.

4-تأسيس صندوق تعويض "في حدود عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية بمشاركة سعودية وكويتية كثيفة لتغطية نفقات المطالبات النهائية بالممتلكات المفقودة" .

باختصار ، وكما يرى بحق د.سليم تماري ، فإن المؤلفة –عبر اقتراحاتها– "تتبنى جدولا صهيونيا من حيث الجوهر لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المرتكز أساسا على إعادة التوطين والتعويض من جهة ، ومساعدة "إسرائيل" في الهروب من مواجهة مسئولياتها التاريخية تجاه مشكلة اللاجئين"[32].

إن كل ما استعرضناه من مشاريع –وغيرها الكثير– الهادفة الى شطب القضية الوطنية وإلغاء حق العودة تحت ستار التوطين ، لم تكن سوى محاولات استهدفت وما زالت تكريس الوجود الصهيوني حماية للمصالح الرأسمالية الغربية في بلادنا ، وهي محاولات لم تصمد أمام الرفض الشعبي الفلسطيني والعربي المقاوم لكل هذه المشاريع طوال التسعة وخمسين عاما الماضية ، ولكن حالة الهبوط السياسي الراهن التي أصابت النظام الفلسطيني والعربي الرسمي ، وتعمق تبعيته وارتهانه للشروط الأمريكية /الاسرائيلية في نظام العولمة الراهن ، سيدفع نحو المزيد من الهبوط والتراجع السياسي ، وهو أمر يستوجب المبادرة الى تشكيل إطار سياسي للاجئين الفلسطينيين ، من الأحزاب والفصائل الوطنية والاسلامية والشخصيات والفعاليات الوطنية ، كإطار رئيسي من أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفق ما أشرنا اليه أعلاه .

**ثالثا:** البدء بتأسيس "الجمعية العربية –الدولية" للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تحقيق أهدافهم في العودة حسب قرارات الشرعية الدولية ،وفي هذا السياق نقترح البدء بالخطوة الأولى عبر إعادة الروح لإحياء وتفعيل "مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين" الذي أقرته الجامعة العربية في 1964/3/31 بقرارها رقم 1946 ،وذلك كبداية نحو إعطاء هذا المؤتمر بعدا عالميا ، وفي هذا الجانب، فإنني أتوجه إلى كافة الفصائل والأحزاب والقوى الفلسطينية، وأطالبها بضرورة مراجعة دورها – بصورة نقدية ذاتية صارمة– الذي كان وما زال

[32] المصدر السابق –ص220.

قاصراً على الشعارات العامة أو تشكيل اللجان النخبوية غير الفعالة والبعيدة عن معايشة اللاجئ الفلسطيني بكل آماله وآلامه ومعاناته، بحيث تكون هذه المراجعة مدخلاً جدياً في تحديد أوجه النشاط العملي الفعال حول حق اللاجئين في العودة، والسبل والآليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المطلوبة لهذه القضية التي تشكل –كما في أدبيات كافة الفصائل– جوهر الصراع مع العدو الإسرائيلي، وهذا يتطلب انخراط هذه الفصائل والأحزاب في كافة الجهود الرامية لتحقيق هدف العودة، طالما أن هذه الجهود لا تتناقض مع منطلقات ورؤية هذا الفصيل أو ذاك، لان في مثل هذا الانخراط، سيتمكن الجميع –عبر العمل والنشاط الجمعي في هذه القضية– من الإسهام في توفير مقومات التصدي للمشروع الصهيوني الامبريالي وأدواته في المنطقة، سواء على صعيد الرأي العام الشعبي الفلسطيني والعربي أو على صعيد القوى السياسية والمؤسسات المدنية الصديقة في أوروبا وبلدان العالم، كخطوات تعزز دور القوى والفصائل الفلسطينية في أوساط جماهير شعبنا عموماً وجماهير اللاجئين في الوطن والشتات خصوصاً، ضد أي شكل من أشكال الهبوط أو التفريط أو التطبيع أو التوطين، التي يحاول التحالف الصهيوني/ الأمريكي، عبر نفوذه المتزايد في بلداننا العربية، فرض تلك الأشكال في هذه اللحظة العربية الرسمية المهزومة في تاريخنا المعاصر.

**رابعا:** تبني اقتراح الدكتور نافع الحسن –الخبير القانوني في شؤون اللاجئين– بضرورة العمل على تطوير التفويض الممنوح من الجمعية العامة للأمم المتحدة لوكالة الغوث لكي يتضمن آلية دولية لحماية اللاجئين الفلسطينيين وتفعيل حقهم في العودة الى وطنهم المعترف به دوليا كما ورد في الفقرة (11) من القرار 194.

**خامسا:** العمل على إحالة موضوع اللاجئين الفلسطينيين الى المفوضية العليا للاجئين باعتبارها هيئة دولية معنية حسب نظامها الداخلي الذي ينص على "حق العودة السياسية للاجئين الى أوطانهم حتى ولو بالقوة" وذلك لا يعني مطلقا إلغاء الدور الخدماتي والانساني للوكالة وافشال كل المحاولات الدولية الجارية لتحويلها الى وكالة اقليمية تمولها الدول العربية كمدخل –كما يقول د.نافع الحسن– لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين وتحويلها الى قضية عربية اقليمية.

**سادسا:** أن تقوم السلطة الفلسطينية بدراسة فكرة اصدار قانون العودة الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة الى الوطن وفق قرارات الشرعية الدولية ، وفي هذا السياق ندعو الى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة ، ومفهوم حق العودة من جهة ثانية .

**سابعا:** الدعوة الى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة – في إطار م.ت.ف والفصائل الفلسطينية – للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على استبدال حق العودة بالتعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل – عبر اللجان المشار إليها – القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد احصائي لأملاك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة ، مع تقدير قيمة انتاجية أراضي ومنشآت شعبنا ( الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال التسعة وخمسين عاما الماضية والتي تصل الى ما يقرب من ( 150 مليار دولار) اجمالي الانتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأملاك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف ، على أن تستند عملية احتساب الانتاجية الى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية التي نذكر منها هنا على سبيل المثال ما يلي :-

1-الأملاك الخاصة باللاجئين العرب التي استولت عليها "إسرائيل" عام 1948 والتي تتألف من العناصر الرئيسية التالية[33] :-

أ-عدد كبير من المدن والقرى بكاملها وبكل ما فيها ، فقد استولت "إسرائيل" على مدن عربية خالصة هي يافا وعكا وحيفا والناصرة واللد والرملة وبئر السبع وبيسان والمجدل واسدود وبيت جبرين وشفاعمرو وطبريا وصفد والقدس الغربية ، بالاضافة الى أكثر من ثمانماية قرية ، بمساحة اجمالية تصل إلى 17.2 مليون دونم[34] تمثل مجموع اراضي الفلسطينيين الذين طردوا عام 1948 ، علاوة على (735) ألف دونم قامت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ، بمصادرتها خلال الفترة من عام 1949-2000 ، وقد قامت "إسرائيل" بالاستيلاء على جميع محتويات هذه المدن والقرى من الأثاث واللوازم المنزلية والمعدات الصناعية والزراعية والبضائع وكافة الممتلكات المنقولة. وفي هذا السياق فقد بقيت حتى اللحظة "سجلات الحارس" على أموال الغائبين سرية ، وكذلك الأمر بالنسبة لجلسات

---

[33] هنري كتن-فلسطين في ضوء الحق والعدل-مصدر سبق ذكره-ص83/82.

[34] سلمان أبو ستة-خارطة فلسطين-وزارة الإعلام-الكويت-الطبعة الثانية-ايار 2000 .

الكنيست التي انعقدت لمناقشة ممتلكات اللاجئين ، فقد كانت جلسات سرية ومغلقة ، وقد حاولت الأمم المتحدة مرارا عبر لجانها الحصول على البيانات الكافية عن أملاك العرب ، ولكن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل لأن "إسرائيل" رفضت الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة في هذا الجانب .

ب–استولت "إسرائيل" على الأراضي الواقعة خارج نطاق المدن وتشمل الأراضي الزراعية ومساحتها (6705568 دونما) والأراضي المزروعة بالأشجار الحمضية ومساحتها (135368 دونما) والأراضي المزروعة زيتونا وموزا وغير ذلك من الأشجار ومساحتها ( 1054065 دونما) ومساحات كبيرة من المراعي ، حسب احصائية ملكية الأراضي التي أعدتها حكومة فلسطين الانتدابية قبل عام 1948.

ج–أموال تجارية وصناعية تشمل حقوقا وموجودات وسلعا ومعدات لعشرات الآلآف من الأفراد وشركات الأموال وشركات الأشخاص والمنشآت الصناعية والتجارية والمعامل والمطاحن والمشاغل .

د–منقولات وأموال وأمتعة شخصية : ويمثل هذا البند الممتلكات المنقولة والأموال الشخصية لمليون شخص تقريبا بما في ذلك نهب نقودهم ومصوغاتهم وغير ذلك من الأثاث والسجاد والتحف .

2–إجمالي القيمة التجارية لممتلكات العرب التي قام بتقديرها "ستيفن بن روز –رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1954" في حدود ثلاثة مليارات جينه استرليني .

3–المنتجات الزراعية العائدة الى العرب الفلسطينيين ، كعنصر أساسي ، والتي بلغت قيمتها عام 1944 (30 مليون دولار) ، الى جانب احتساب عنصر المنتجات الصناعية والخدمات والتجارة والقطاعات المالية والانتاجية الأخرى (ويمكن الاستناد في هذا الجانب الى كتاب "الدخل القومي في فلسطين The National Income Of Palestine" الصادر عن حكومة فلسطين عام 1944 ، كما يمكن الاستناد الى تقديرات "مكتب اللاجئين في الأمم المتحدة" للعقارات العربية في فلسطين ، والى جانب ذلك مطالبة الأمم المتحدة مجددا بمخاطبة "الحكومة الاسرائيلية" للكشف عن حقائق جلسات الكنيست السرية الخاصة بحصر ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).

إن مطالبتنا بتشكيل اللجان المتخصصة لعملية الجرد الاحصائي لأملاك شعبنا ، واحتساب انتاجيته الاجمالية المتراكمة طوال المرحلة التاريخية الماضية تستهدف مواجهة هيئة الأمم المتحدة عموما والولايات المتحدة وبريطانيا و "اسرائيل " والدول الأوروبية خصوصا بالأرقام والاحصاءات الموضوعية وحقائقها الصارخة للمطالبة بالاستحقاقات المادية العائدة لشعبنا نتيجة الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن فقدانه لكل

قدراته الانتاجية نتيجة استيلاء العدو الاسرائيلي ونهبه للممتلكات الشعب الفلسطيني الذي يعتبر "أكبر سرقة جماعية حدثت في تاريخ فلسطين" كما يقول بحق المحامي الفلسطيني المقدسي هنري كتن.

## معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2007

1-يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في منتصف العام 2007 بحوالي (10.650.000) نسمة يتوزعون كما يلي:-

4.020 نسمة في الضفة والقطاع بنسبة 37.7%.

1.200* نسمة داخل الخط الأخضر -الأراضي المحتلة 1948 بنسبة 16.7% من إجمالي سكان دولة العدو الإسرائيلي الذين بلغوا في مايو 2007 7.166 مليون نسمة (بدون القدس العربية الذين هم جزء من سكان الضفة الفلسطينية )أما نسبة الفلسطينيين إلى مجموع سكان دولة العدو الإسرائيلي فتبلغ 16.4 %حيث يبلغ عدد السكان في "إسرائيل" في مايو 2007 (7.166) مليون نسمة) .

5.430 نسمة في الشتات خارج الوطن بنسبة 51%.

10.650.000 الإجمالي.

2- بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في منتصف 2007، (5.4مليون نسمة) بنسبة 51% من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة 48، ( 5.220مليون نسمة) بنسبة 49% من مجموع الشعب الفلسطيني.

3-يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد الى تقديرات الاونروا كما في منتصف عام 2007 ، نحو ( 4.426.059) نسمة ، أي بنسبة 43% من اجمالي الشعب الفلسطيني.

4-الفلسطينيين غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطينيو الشتات يبلغ تعدادهم ( 2.539.292) نسمة أي بنسبة 24.6% من مجموع ابناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات موزعين كما يلي :

* المصدر : موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية www.altawasul.net (عدد سكان "اسرائيل" في مايو 2006) . آخذي بعين الاعتبار أن العدو الإسرائيلي يقوم بإحصاء سكان القدس ضمن عدد السكان الإجمالي (أما بالنسبة لعدد سكان القدس في منتصف عام 2006 فيبلغ 254 ألفاً حسب تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الصادر في أيار 2006)

| الفلسطينيين في الشتات غير المسجلين في الاونروا (بالمليون) | |
|---|---|
| **الدولة** | **العدد** |
| الاردن | 1.25 |
| باقي الدول العربية | 0.79 |
| الدول الاجنبية | 0.60 |
| الإجمالي | 2.64 |

5–تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن الى 42% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 22.6% في قطاع غزة ، و 16.1% في الضفة الغربية ، 9.3% في لبنان ، و10% في سوريا (انظر الجدول رقم (2) .

6–نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الشتات تصل الى 61.2% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الاونروا) .اما اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع فتبلغ نسبتهم 38.8% من مجموع اللاجئين المسجلين .

7–يبلغ اجمالي عدد المخيمات المنظمة (59) مخيما ، موزعة كما يلي : –

(12) مخيم في لبنان ، (10) مخيم في سوريا ، (10) مخيم في الأردن

(19) مخيم في الضفة الغربية ، (8) مخيم في قطاع غزة .

8–يقدر عدد اللاجئين (في منتصف 2007) في قطاع غزة نحو ( 1.038403 لاجئ) ، أي بنسبة 69.7% من مجموع سكان القطاع ، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية نحو (736985 لاجئ) أي بنسبة 29.1% من مجموع سكان الضفة ، اما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع الى مجموع السكان فيهما فتبلغ 44.2%. (انظر الجدول رقم 1) .

9–نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة الى إجمالي سكان القطاع تبلغ 33.8% ، في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية 7.7% من مجموع سكان الضفة .

10–بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناه على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم ، إلا ان كل هذه الممارسات العدوانية ، المستمرة الى يومنا هذا ، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني ، لم تنجح في اقتلاع هذ ا الشعب من أرضه بالكامل ، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية ، فبعد تسعة وخمسون عاما على النكبة الأولى ، تشير التقديرات الى ان ما يقرب من 70% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين ، أي حوالي (7.4 مليون نسمة) ، منهم (5.22) مليون نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع ، ومدن وقرى الأراضي المحتلة 1948 ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني ، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء ، فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 30%[35] من مجموع الإسرائيليين كما في عام 1995، والباقي ونسبتهم (70%) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا ) ، وبلدان عربية وأفريقية واسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير الى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب ان لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند الى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن ان ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال .

11–حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء –المشار اليه– بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الاردن حوالي 6.2 فرداً في حين بلغ 5.5 في سوريا و 4.9 في لبنان. أما بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية فيبلغ حوالي 6.5 فرداً في حين بلغ في قطاع غزة حوالي 7 افراد .

12– أما معدل الأمية –حسب تقرير الجهاز المركزي أعلاه– فقد بلغ في الأردن 17.6% وفي سوريا 19% وفي لبنان 33.9 % ، أما بالنسبة للأمية في الضفة والقطاع فقد بلغت للأفراد 15 سنة فاكثر 7.1 % عام 2005 ، واذا اضفنا الافراد دون الخامسة عشر فإن نسبة الامية في قطاع غزة ترتفع إلى أكثر من 12% .

13– بالنسبة لظروف السكن، يشير التقرير، إلى أن متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة في الوحدة السكنية لمخيمات الأراضي الفلسطينية قد بلغ (1.9) فرداً للغرفة، أما بالنسبة للأسر التي تعيش في وحدات سكنية ذات كثافة سكانية مزدحمة (3أفراد أو أكثر للغرفة الواحدة) فقد بلغت

[35] للمراجعة انظر الجدول منشور في الكتاب السنوي الإحصائي الإسرائيلي للعامين 95/94 .

هذه النسبة في مخيمات الضفة الغربية 17%، في حين بلغت النسبة في مخيمات قطاع غزة حوالي 18.4 %. وفي هذا السياق فان الكثافة السكانية في قطاع غزة تبلغ 4095 فرداً لكل كيلو متر مربع من المساحة الإجمالية البالغة 365 كم2 ، اما اذا احتسبنا الكثافة السكانية ارتباطا بالمساحة المبنية فعلا في القطاع والتي لا تتجاوز 90 كيلو متر مربع فإن الكثافة ترتفع إلى (16550) نسمة لكل كيلو متر مربع ، وهي من ضمن اعلى نسب الكثافة في العالم.

# الجداول

**جدول رقم (1) : مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2007***

| الدولة | عدد الفلسطينيين/ (بالمليون) | ملاحظات/ نسمة |
|---|---|---|
| الضفة الغربية | 2.53 | منهم 736.985لاجيء |
| قطاع غزة | 1.49 | منهم 1.038.403لاجيء |
| الأراضي المحتلة 1948 (إسرائيل) | 1.20 | |
| الأردن | 3.17 | منهم1.924.953لاجيء مسجل |
| لبنان | 0.43 | |
| سوريا | 0.46 | |
| باقي الدول العربية | 0.79 | |
| أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا | 0.60 | |
| **الإجمالي** | **10.65 مليون نسمة** | |

*المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–تقرير خاص بالذكرى (58) للنكبة–ايار 2006 بالاضافة إلى موقع الاونروا (الانترنت)

**جدول رقم (2) : اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في منتصف عام 2007****

| المنطقة | عدد المخيمات | عدد اللاجئين داخل المخيمات | عدد اللاجئين خارج المخيمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | 10 | 301,306 | 1,623,647 | 1,924,953 |
| لبنان | 12 | 224,680 | 200,956 | 425,635 |
| سوريا | 10 | 121,606 | 333,389 | 454,995*** |
| الضفة الغربية | 19 | 194,174 | 542,811 | 736,985 |
| قطاع غزة | 8 | 504,823 | 533,580 | 1.038.403 |
| **المجمـــوع** | **59** | **1,346,590** | **3,234,282** | **4,580,972** |

**المصدر: موقع الأونروا www.un.org –ملف مخيمات اللاجئين كما في 31/ديسمبر/2005 مع اضافة نسبة الزيادة السكانية 3.5% سنوياً .

*** منهم 27614 غير مسجلين في الاونروا .

**جدول رقم (3) : اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية حتى منتصف عام 2007***

| المنطقة | اسم المخيم | المساحة بالدونم | سنة الإنشاء | عدد اللاجئين داخل المخيم | عدد اللاجئين خارج المخيم |
|---|---|---|---|---|---|
| نابلس | عسكر | 162 | 1950 | 15,756 | 220,826 |
| | بلاطة | 460 | 1950 | 23,669 | |
| | الفارعة | 194 | 1949 | 7,923 | |
| | مخيم (1) | 28 | 1950 | 7,121 | |
| | نور شمس | 230 | 1952 | 9,165 | |
| طولكرم | طولكرم | 465 | 1950 | 18,910 | |
| جنين | جنين | 473 | 1953 | 16,413 | |
| القدس | شعفاط | 198 | 1966 | 10,778 | 174,969 |
| | الأمعري | 360 | 1948 | 9,311 | |
| | دير عمار | 160 | 1949 | 2,398 | |
| | الحلزون | 240 | 1949 | 11,241 | |
| | قلنديا | 353 | 1949 | 10,899 | |
| الخليل | الدهيشة | 340 | 1949 | 12,749 | 130,871 |
| | عايدة | 115 | 1948 | 4,799 | |
| | بيت جبرين | 135 | 1949 | 2,145 | |
| | الفوار | 220 | 1950 | 8,060 | |
| | العروب | 238 | 1949 | 10,442 | |
| أريحا | عقبة جبر | 689 | 1948 | 5,854 | 16,146 |
| | عين السلطان | 700 | 1948 | 1,826 | |
| لاجئون من غزة | – | – | – | 4,715 | – |
| **الإجمالي** | | | | **194,174** | **542,811** |
| **إجمالي عدد اللاجئين في الضفة الغربية** | | | | **736,985** | |

- المصدر: موقع الأونروا www.un.org –ملف مخيمات اللاجئين كما في 31/ديسمبر/2005 مع اضافة نسبة الزيادة السكانية 3.5% سنوياً.

## جدول رقم (4) : اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة حتى منتصف عام 2007*

| المنطقة | اسم المخيم | سنة الإنشاء | المساحة بالدونم | عدد اللاجئين داخل المخيم | عدد اللاجئين خارج المخيم |
|---|---|---|---|---|---|
| دير البلح | دير البلح | 1949 | 150 | 21,254 | |
| | المغازي | 1949 | 547 | 24,139 | 62,125 |
| خانيونس | خانيونس | 1948 | 564 | 67,809 | 142,421 |
| النصيرات | النصيرات | 1948 | 588 | 60,981 | |
| | البريج | 1952 | 478 | 30,999 | 37,507 |
| رفح | رفح | 1949 | 900 | 101,534 | 94,343 |
| غزة | الشاطئ | 1951 | 900 | 83,990 | 103,017 |
| جباليا | جباليا | 1954 | 1448 | 114,117 | 94,167 |
| **الإجمالي** | | | **5575** | **504,823** | **533,580** |
| **إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة** | | | | | **1.038.403** |

* المصدر السابق مع التعديلات من الباحث .

جدول رقم (5) : **اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما في منتصف عام 2007 ***

| المنطقة | اسم المخيم | سنة الإنشاء | المساحة بالدونم | عدد اللاجئين داخل المخيم | عدد اللاجئين خارج المخيم |
|---|---|---|---|---|---|
| شمال عمان | جبل الحسين (النزهة) | 1952 | 367 | 31,939 | 389205 |
| | البقعة | 1968 | 1400 | 72,314 | |
| جنوب عمان | الوحدات(عمان الجديد) | 1955 | 488 | 53,563 | 538,113 |
| | الطالبية | 1968 | 130 | 927 | |
| منطقة الزرقاء | مخيم الزرقاء | 1949 | 180 | 19,025 | 455,457 |
| | مخيم حطين(ماركا) | 1968 | 917 | 42,321 | |
| منطقة إربد | مخيم اربد | 1951 | 244 | 25,716 | 240,872 |
| | مخيم الحصن | 1968 | 774 | 22,157 | |
| | مخيم سوف | 1968 | 750 | 16,789 | |
| جرش | مخيم غزة(جرش) | 1967 | 500 | 16,461 | – |
| لاجئون مسجلون وموزعون داخل المخيمات | | | | 93 | - |
| **الإجمالي** | | | **5750** | **301,306** | **1,623,647** |
| **اجمالي عدد اللاجئين في الأردن** | | | | | **1,924,953** |

* المصدرالسابق مع التعديلات من الباحث .

## جدول رقم (6) : اللاجئون الفلسطينيون في لبنان حتى منتصف عام 2007*

| المنطقة | اسم المخيم | سنة الإنشاء | المساحة بالدونم | عدد اللاجئين داخل المخيم | عدد اللاجئين خارج المخيم |
|---|---|---|---|---|---|
| بيروت | مار الياس | 1952 | 6 | 644 | 51632 |
| الجبل | برج البراجنة | 1948 | 104 | 16,352 | |
| | دكوانة | | ..... | 9,638 | |
| | ضبية | 1956 | 83 | 4,211 | 39021 |
| | شاتيلا | 1949 | 40 | 8,665 | |
| صيدا | عين الحلوة | 1948 | 420 | 49,410 | 40774 |
| | نباتية | | ..... | 7,472 | |
| | المية مية - | 1948 | 54 | 4,731 | |
| صور | البص | 1949 | 80 | 9,800 | |
| | الرشيدية | 1948 | 267 | 27,235 | 50009 |
| | برج الشمالي | 1955 | 14 | 19,685 | |
| طرابلس | نهر البارد | 1949 | 198 | 32,245 | 10851 |
| | البدواي | 1956 | 200 | 16,540 | |
| البقاع | ويفل | 1949 | 43 | 7,970 | 8669 |
| لاجئون من المخيمات المدمرة موزعين داخل المخيمات | | | | 10,082 | – |
| **المجموع** | | | **1, 509** | **224,680** | **200956** |
| **إجمالي عدد اللاجئين في لبنان** | | | | | **425,635** |

* المصدر: موقع الأونروا– 31 حزيران 2005، مع تعديل الأرقام حتى منتصف عام 2007، بعد إضافة نسبة الزيادة السكانية 3.5%.

جدول رقم (7) : اللاجئون الفلسطينيون في سوريا حتى منتصف عام 2007*

| المنطقة | اسم المخيم | سنة الإنشاء | المساحة بالدونم | عدد اللاجئين داخل المخيم | عدد اللاجئين خارج المخيم |
|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | خان الشيخ | 1948 | 180 | 18,108 | 287,292 |
| | خان ذا النون | 1950 | 80 | 9,014 | |
| | سبينة | 1968 | 85 | 19,291 | |
| | الست زينب | 1968 | 85 | 20,693 | |
| | جرمانة | 1968 | 80 | 3,890 | |
| النيرب | حلب | 1950 | 200 | 18,757 | 23825 |
| حمص | حمص | 1949 | 140 | 13,988 | – |
| حماة | حماة | 1950 | 70 | 8,036 | 5956 |
| درعا | درعا | 1950 | 45 | 5,232 | 16316 |
| | درعا (الطوارئ) | 1967 | 30 | 4,597 | |
| **المجموع** | | | **995** | **121,606** | **333,389** |
| **إجمالي عدد اللاجئين في سوريا** | | | | | **454,995** |

*المصدر السابق

# ملحق

## الأشكال البيانية الخاصة بتوزيع الشعب الفلسطيني كما في منتصف عام 2007

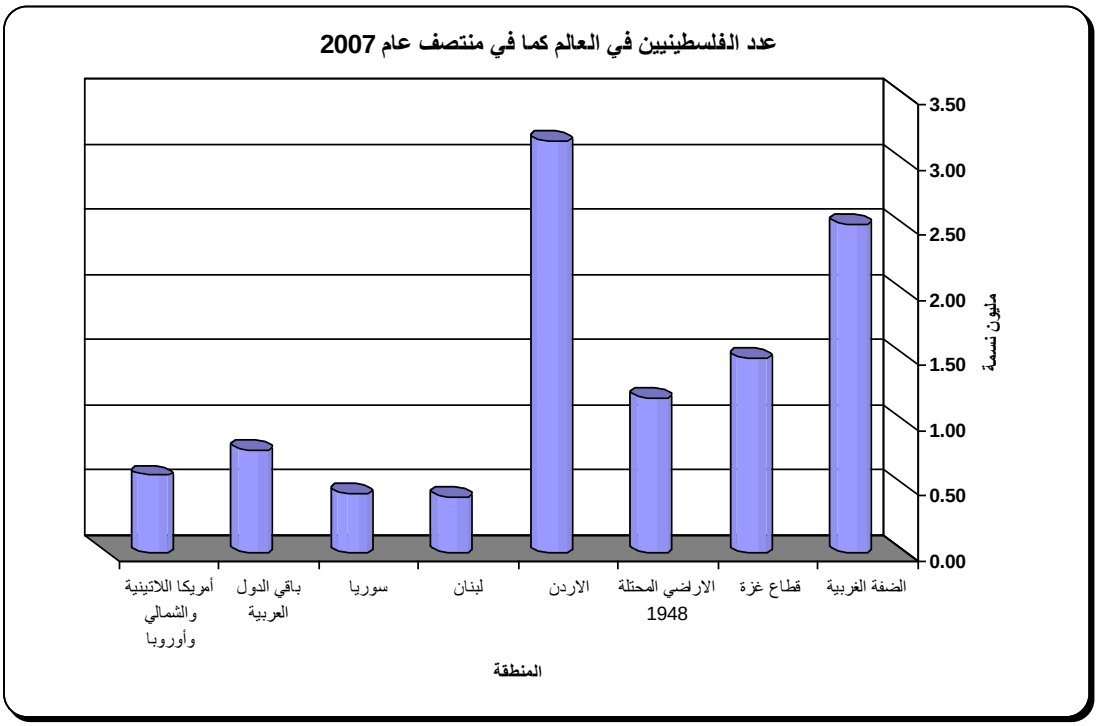
عدد الفلسطينيين في العالم كما في منتصف عام 2007
3.50
3.00
2.50
2.00
1.50
1.00
0.50
0.00
مليون نسمة
أمريكا اللاتينية والشمالي وأوروبا
باقي الدول العربية
سوريا
لبنان
الاردن
الاراضي المحتلة 1948
قطاع غزة
الضفة الغربية
المنطقة

**التوزيع النسبي للفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2007**

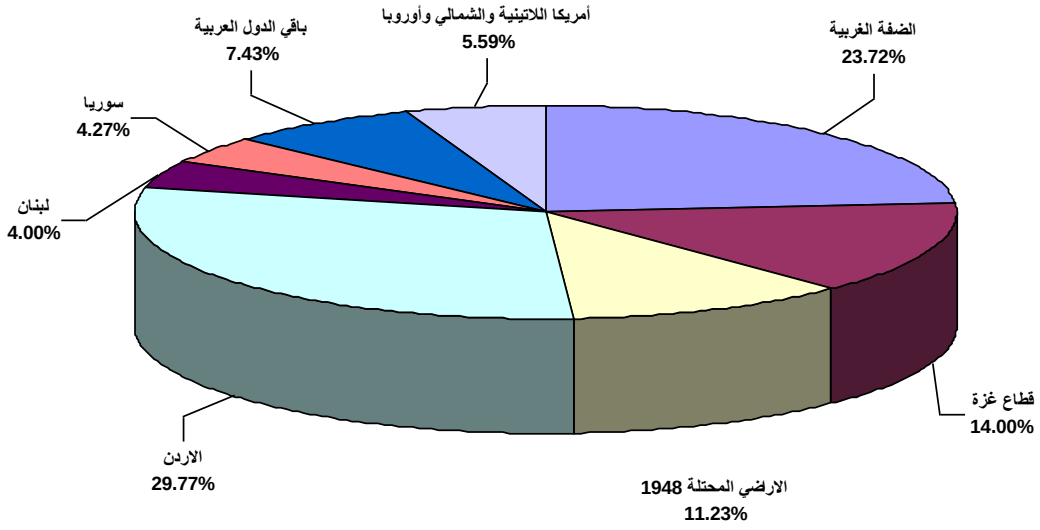

**التوزيع النسبي للاجئين الفلسطينيين داخل مخيمات الضفة الغربية حتى منتصف عام 2007**

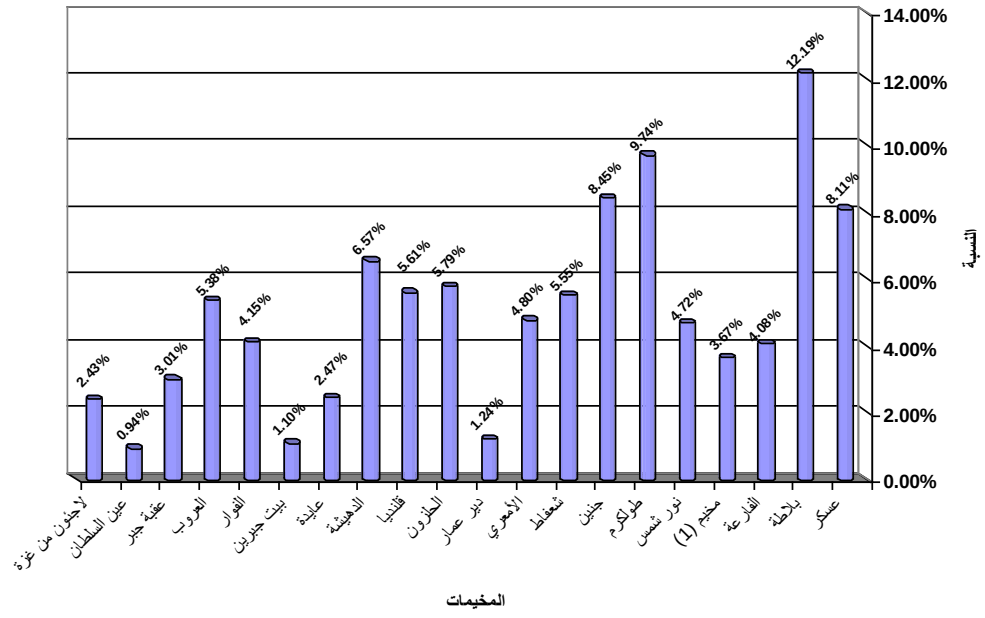

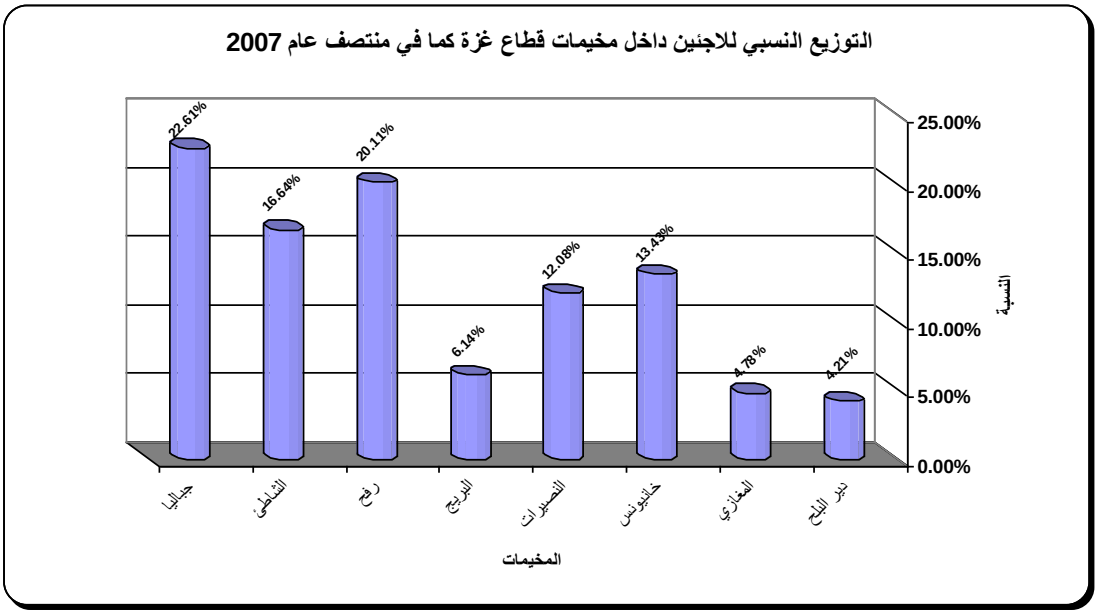
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات قطاع غزة كما في منتصف عام 2007
22.61%
16.64%
20.11%
6.14%
12.08%
13.43%
4.78%
4.21%
25.00%
20.00%
15.00%
10.00%
5.00%
0.00%
النسبة
جباليا
الشاطئ
رفح
البريج
النصيرات
خانيونس
المغازي
دير البلح
المخيمات

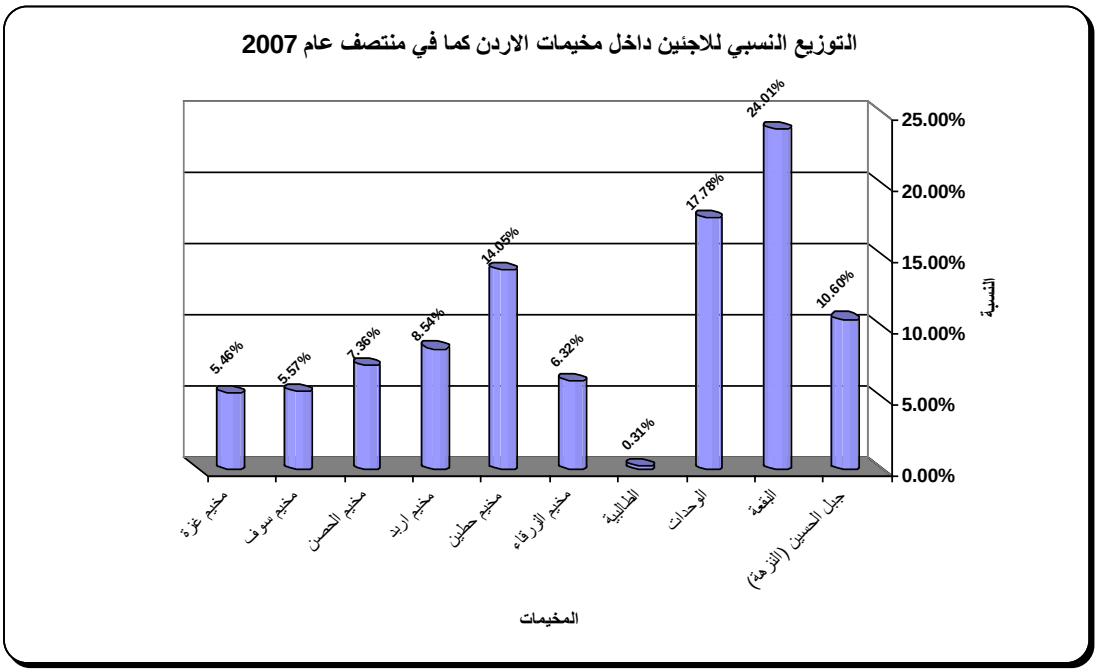
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الاردن كما في منتصف عام 2007
25.00%
20.00%
15.00%
10.00%
5.00%
0.00%
النسبة
5.46%
5.57%
7.36%
8.54%
14.05%
6.32%
0.31%
17.78%
24.01%
10.60%
مخيم غزة
مخيم سوف
مخيم الحصن
مخيم اربد
مخيم حطين
مخيم الزرقاء
الطالبية
الوحدات
البقعة
جبل الحسين (الوزعة)
المخيمات

**التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات لبنان كما في منتصف عام 2007**

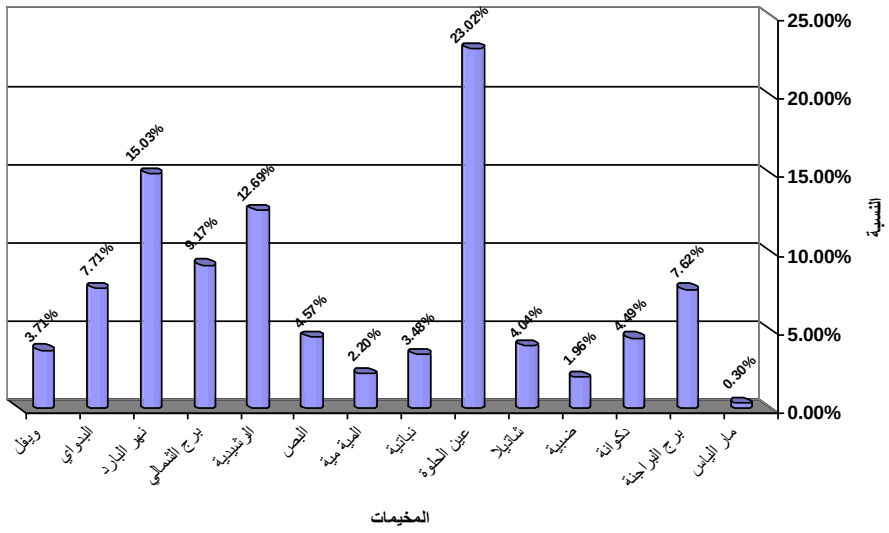

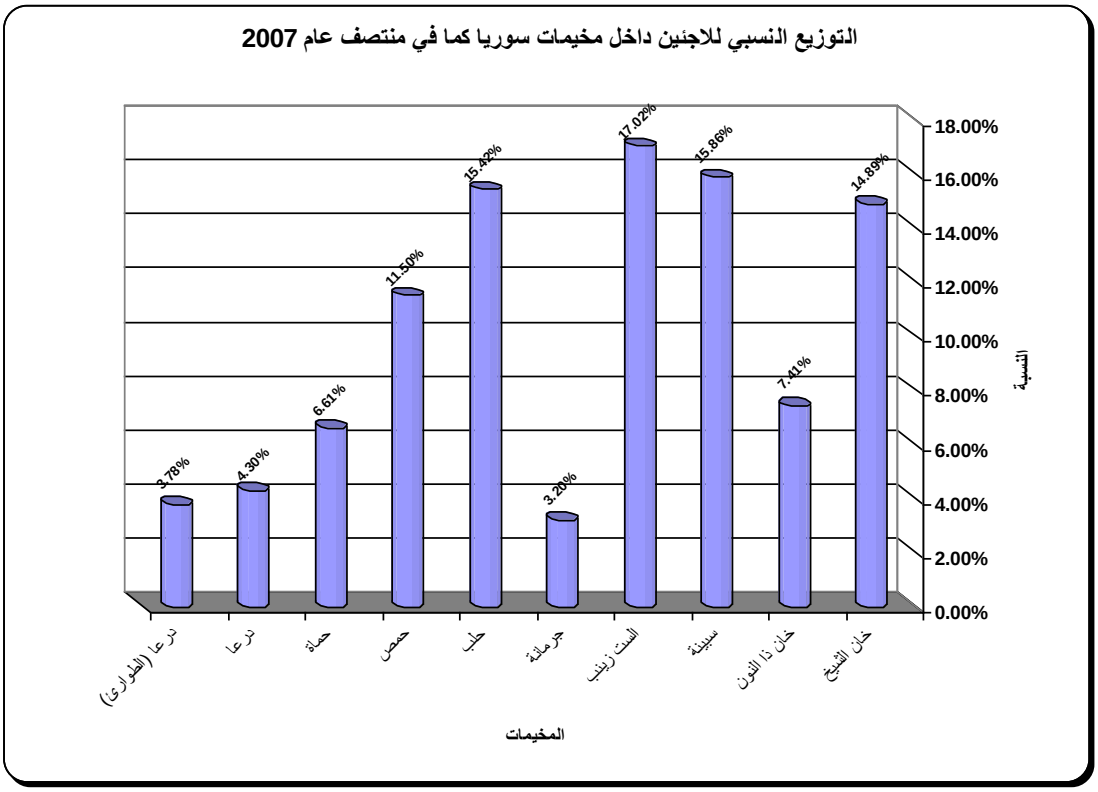
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات سوريا كما في منتصف عام 2007
18.00%
16.00%
14.00%
12.00%
10.00%
8.00%
6.00%
4.00%
2.00%
0.00%
النسبة
3.78%
4.30%
6.61%
11.50%
15.42%
3.20%
17.02%
15.86%
7.41%
14.89%
درعا (الطوارئ)
درعا
حماة
حمص
حلب
جرمانة
الست زينب
سبينة
خان ذا النون
خان الشيح
المخيمات

## تطور الوضع الديموغرافي للفلسطينيين واليهود داخل فلسطين التاريخية
## حتى نهاية عام 2020

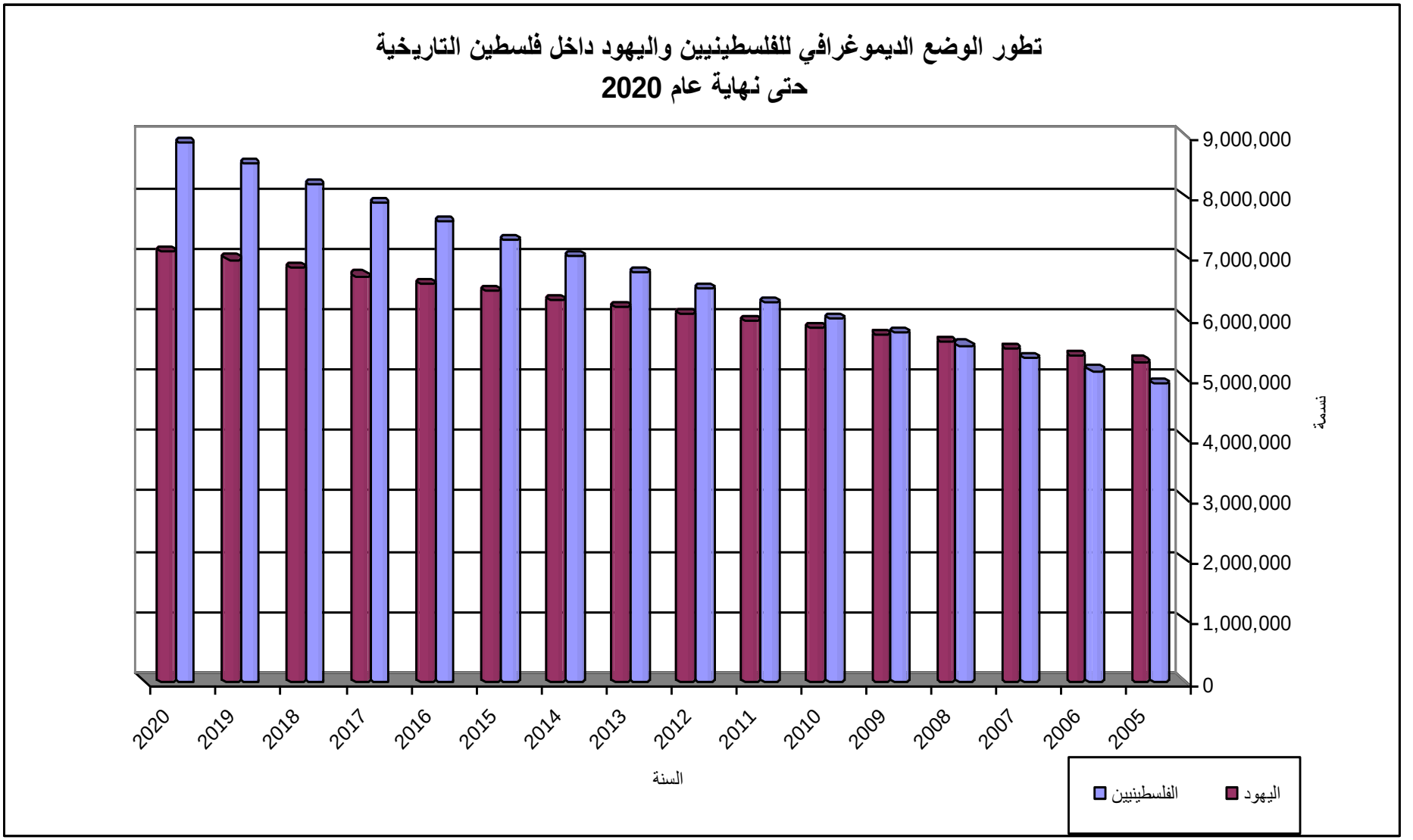

# الملاحق

# ملحق رقم (1)

- **ما هو الأساس القانوني المباشر لحق العودة؟**
- يستند حق العودة إلى القرار الرقم 194 الذي تبنته الجمعية العاملة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ 11 كانون الأول 1948، وتتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.
- **ما هي الحقوق المترتبة على هذا القرار؟**
- يترتب على هذا القرار وفقاً للمادة 11 ثلاثة حقوق أساسية:

**أولاً:** حق العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها. وهو يشمل اللاجئين المهجرين إلى خارج فلسطين، أو أولئك الذين ارغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في العام 1948، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي لم يشملها الاحتلال في 1948.

**ثانياً:** حق إستعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة بلاجئي 1948 العائدين الى "ديارهم" اي الى بيوتهم. وتم تاكيد هذا الحق في ورقة عمل سكرتارية الامم المتحدة في اذار 1950 بتوضيح ان هذا الحق "العودة الى بيوتهم". وجددت الجمعية العامة التأكيد على حق إستعادة الممتلكات في قرار صدر في العام 1974 يشير الى "حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة الى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها".

**ثالثا:** حق التعويض: وهذا الحق ينص على منح تعويض نقدي عن خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين . وهو يشمل فئتين من اللاجئين:

أ. الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتدمير أو التلف.

ب. الفئة التي قد تختار طوعاً عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها وإستعادة أملاكها. ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا.

- **هل يسقط هذا الحق بمرور الزمن؟**
- إن حق العودة المتضمن في القرار 194 لا يسقط بتقدم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجيء تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الازمة التي ما تزال قائمة بإستمرار

عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة واظبت على مدى السنوات التي تلت صدور القرار 194، على إعادة التأكيد عليه. وقد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام 1974 عندما صارت القضية الفلسطينية تطرح في الأمم المتحدة تحت بند "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره". وفي تشرين الثاني 1975 أصدرت الجمعية العامة القرار 3376 الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

- أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وورد في أحد التقارير أن "الحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين"، وأن "ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والإستقلال والسيادة القومية".

- **ما هي المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة.؟**

- إن حق العودة لا يقتصر على القرار 194 بل إنه يستند إلى مجموعة من المواثيق الدولية، خاصة أن "حق العودة في القانون الدولي المعاصر يشمل جميع ضحايا الأبعاد القسرى عن الوطن". وأهم المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة هي:
  - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).
  - المعاهدات ذات العلاقة بوضع اللاجئين (1951) وبروتوكول عام 1967.
  - المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (1966)
  - معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري (1965).
  - المعاهدة للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية (1976).
  - المعاهدة الافريقية حول حقوق الانسان والشعوب (1981).
  - المؤتمر الامريكي لحقوق الانسان والحريات الاساسية (1969).
  - الاعلان الامريكي لحقوق الفرد (1948).
  - المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية (1950).
  - المؤتمر الخاص بالسكان والقبائل الأصليين في الدول المستقلة (1991).
  - معاهدة جنيف الرابعة (1949).
  - مواثيق حقوق الانسان حول تنمية المهجرين (1997).

## ملحق رقم (2):

## اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة[36]

**أولا : حول تعريف اللاجيء :**

1–لقد جاء في المادة 1، الفقرة 2، من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الافريقية لسنة 1969 أن " لفظة لاجيء تطلق على أي إنسان اضطر الى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء الى مكان آخر خارج مسكنه الاصلي او الوطني وذلك بسبب عدوان خارجي او احتلال او هيمنة اجنبية، او بسبب حوادث تخل اخلالا خطرا بالنظام العام، إما في جزء وإما في جميع أرجاء مسكنه الاصلي او الوطني".

2– اما ميثاق اوروبا في تعريفه لوضع اللاجيء فهو يركز على اولئك "الذين لا يستطيعون او لا يودون.. لاسباب شتى العودة الى وطنهم.." .

3– بيان قرطاجنة الصادر عن منظمة الدول الامريكية سنة 1985 تعريف للاجئين يشبه التعريف الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية.

ان المنحى الذي اتبعه قانون اللاجئين في اثر الحرب العالمية الثانية، لم يتجه نحو التعويض بقدر ما اتجه نحو:

أ. توفير مسكن جديد للانسان الذي انتزع من مسكنه، اي نحو اعادة الاستيطان.

ب. نحو الاعتراف بالحاجة الى حماية مثل اولئك الاشخاص من الاضطهاد، إما في بلد لجوئهم وإما في بلدهم الاصلي في حال ارغموا على العودة اليه .

هذه اذن الاطر العامة التي ما زالت تحدد النقاش الدائر حول اللاجئين والمهاجرين في اوروبا الغربية، وقبل ذلك في الحملة الهادفة الى ارغام الاتحاد السوفيتي السابق على السماح للمواطنين اليهود بالهجرة الى اسرائيل.

**ثانياً : اللاجئين الفلسطينيين واهمية القرار 194:**

تاريخياً، كان التركيز في الحالة الفلسطينية مختلف تماماً، فاللاجئون الفلسطينيون لا يبغون مسكناً غير بلدهم الاصلي. ورغبتهم الاساسية هي ان يسمح لهم بالعودة الى وطنهم اذا ما اختاروا ذلك. وهذا هو مصدر الاهمية البالغة لقرار الامم المتحدة رقم 194. فالقرار يعني تحديداً باللاجئين الفلسطينيين ويؤكد حقهم في العودة او في التعويض للذين لا يرغبون في العودة. ولهذا السبب –أو الذريعة– فان اللاجئين الفلسطينيين غير مشمولين بالحماية تحت مضلة المندوب

---

[36] ايليا زريق –مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 19 (ص68–80) صيف1994 .

السامي للاجئين التابع للامم المتحدة ومظلة منظمات دولية اخرى. فانشاء الاونروا كان ينبع من القرار رقم 194. واستنادا الى هذه الوكالة. فان "اللاجيء الفلسطيني
هو كل انسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة ما بين حزيران/يونيو 1946 و15 ايار/مايو 1948. وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع سنة 1948 ".

**ثالثا : حق العودة والقانون الدولي:**

ان حق العودة، الوارد بصراحة في القرار رقم 194 (3) ، ثابت ايضا في القانون الدولي. فقد جاء في المادة (13) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والذي هو حجر الاساس في القانون الدولي، ما يلي :" 1- لكل انسان حق حرية الانتقال والسكن ضمن حدود كل دولة

2- لكل انسان حق مغادرة اي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة الى بلده."

3- لن يحرم اي انسان بصورة اعتباطية من حق الدخول الى بلده" .

ويستمد الميثاق الدولي بشان الحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والذي وقعته اسرائيل، سلطته من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

اول توكيد لحق اللاجئين في العودة سنة 1946 من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدةن واعيد توكيده في المبدا الصادر عن هذا المجلس سنة 1973. وورد هذا المبدا كما يلي:

أ. لكل انسان الحق، بلا تمييز من اي نوع كان، كالعرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او غير السياسي او المنبت الوطني او الاجتماعي او الممتلكات او الزواج او اي وضع اجتماعي اخر، بالعودة الى وطنه.

ب. لن يجرد اي انسان اعتباطا من جنسيته او يرغم على التخلي عنها كوسيلة لحرمانه من الحق في العودة الى بلده.

ت. لن يجرد اي انسان اعتباطا من حق العودة الى بلده.

ث. لن ينكر على اي انسان حق العودة الى بلده بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر او وثيقة سفر اخرى.

لكن هناك كما يقول –ايليا زريق– مشكلة قائمة في تطبيق هذه المعايير الواردة اعلاه لمساندة حق العودة في حالة الفلسطينيين. فالاعلانات الواردة اعلاه تفترض وجود "بلد" كان الانسان فيه او يكون فيه مواطنا وفي امكانه العودة اليه. ومن الواضح ان اي تفسير حرفي للقانون يؤدي الى اعتبار الفلسطينيين لا يملكون حق العودة لان اسرائيل ليست دولتهم!!.

وفي مواجهة هذا اللبس القانوني الشكلي،يقول أ. زريق "بغض النظر عما اذا كان الفلسطينيون يملكون حق العودة الى اسرائيل، فانهم يملكون حق العودة الى فلسطين" ذلك ان حق العودة –في

الحالة الفلسطينية– ارتبط (وتاكد قانونيا)، من خلال **قرار الجمعية العامة 3236 (29) عام 1974**، الذي يقضي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقد جاء في هذا القرار:

1 -تؤكد (الجمعية العامة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً :

(أ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

2 -**تؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا، وتطالب باعادتهم**"

**رابعا : سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار 194 :**

التصويت الامريكي في الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول/ ديسمبر 1993 له دلالاته، فهو اشارة الى تشديد مهم من جانب ادارة كلنتون على انها ترفض مبدا تطبيق القسم الخاص بالعمل في القرار رقم 194 المعني بحق العودة. فمنذ البداية ( 1950) دأبت الولايات المتحدة، وبانتظام، على تقديم القرارات المتعلقة بالانروا الى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تاكيد قرار الامم المتحدة الاصلي رقم 194، إلا أنها منذ ديسمبر 1993–إلى يومنا هذا –تراجعت عن دعم القرار 194 في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي.

**خامساً: الرؤية الإسرائيلية للقرار 194:**

في اثر حرب سنة 1948، عرضت اسرائيل استرجاع 100,000 لاجيء فلسطيني، اي نحو عشر العدد المقدر للاجئين. هل ستجدد اسرائيل عرضها فيستوعب داخل الخط الاخضر ما مقداره عشر لاجئي سنة 1948 وذريتهم، اي نحو 300,000 عائد؟

قانون الجنسية الإسرائيلي لسنة 1952، وتعديلاته اللاحقة، جزء اساسي من عملية "المنع"، وفق مضامين ونصوص ذلك القانون الذي يؤكد على أن "العرب لا يمكنهم الحصول على الجنسية الاسرائيلية عن طريق العودة، بل عليهم ان يحصلوا عليها من خلال الاقامة او الولادة او التجنس". واللاجئون الفلسطينيون لا يمكنهم اكتساب حق التجنس والعودة الى ديارهم على اساس الاقامة السابقة. بل ان هذا القانون يتضمن فقرات المراد منها، بالتحديد، منع الفلسطينيين بصورة دائمة من العودة في اي زمن كان الى ديارهم الاصلية. وكي يكتسب المرء حق الاقامة بموجب الفقرة 3 من القانون الإسرائيلي المشار إليه ، عليه ان يبرهن عن انه كان موجودا في البلد في اذار/مارس 1952 (وقد عدل هذا التاريخ لاحقا الى 14 تموز/يوليو 1952). أما

التعديل الذي ادخل على قانون الجنسية سنة،1980 فيذهب الى ابعد من ذلك في استثناء الاهلية لاكتساب الجنسية الاسرائيلية، اذ يمنعها عن اولئك الذين يتمتعون بحقوق الجنسية في "دول التسلل" المجاورة.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي تجاه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (رغم مسئوليتها الكاملة والمباشرة عن خلق هذه المشكلة) فيتلخص فيما يلي:

**أولاً:** تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين شرط تقديم تعويضات ايضا ليهود البلاد العربية!!

**ثانياً:** وهذا اهم، من وجهة نظر الحكومة الاسرائيلية، اعادة توطين اللاجئين في اماكن شتاتهم من خلال منحهم حقوق الاقامة والجنسية في البلاد العربية المجاورة.

ما العمل حين نصل الى الطريق المسدودة في شان حق العودة؟ ما هي أدوات الضغط التي يملكها الفلسطينيون للعمل الدؤوب في قضية حق العودة؟ ان التحضير والاستعداد لهذا الامر لا يزالان بدائيين، كما يرى أ.ايليا زريق، الذي يقترح البدء بالخطوات التالية:

1 -على الفلسطينيون ان يبنوا حوارا من التنسيق مع الدول العربية الاخرى.
2 -هناك حاجة ماسة الى نقاش صريح في المجتمعات الفلسطينية بشأن قضية اللاجئين.
3 -على القيادة ان تواجه اللاجئين انفسهم.
4 -على القيادة ان تضمن للاجئين حق الوصول على الجنسية الفلسطينية أياً تكن أمكنة الإقامة، وحشدهم لمقاومة الحلول المعروضة من الخارج.

## ملحق رقم (3) القرى الفلسطينية التي هُجِّر سكانها سنة 1948[37]

| الرقم | القرية | الرقم | القرية | الرقم | القرية | الرقم | القرية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -1 | آبل القمح | -2 | الزوق الفوقاني | -3 | السنبرية | -4 | الشوكة التحتا |
| -5 | خان الدوير | -6 | المنشية | -7 | الخصاص | -8 | الزوق التحتاني |
| -9 | لزازة | -10 | المنصورة | -11 | الخالصة | -12 | هونين |
| -13 | مداحل | -14 | عرب السمنية | -15 | فرعم | -16 | البروة |
| -17 | العابسية | -18 | الزيب | -19 | مغر الخيط | -20 | الطابغة |
| -21 | قيطة | -22 | المنصورة | -23 | الدردارة | -24 | معار |
| -25 | الناعمة | -26 | كفر برعم | -27 | منصورة الخيط | -28 | الدامون |
| -29 | الدوارة | -30 | فارة | -31 | خربة المنطار | -32 | الرويس |
| -33 | الصالحية | -34 | علما | -35 | الجاعونة | -36 | غوير أبوشوشة |
| -37 | الحمراء | -38 | تليل | -39 | بيريا | -40 | خربة الوعرة السوداء |
| -41 | المفتخرة | -42 | الحسينية | -43 | عين الزيتون | -44 | وادي الحمام |
| -45 | الزاوية | -46 | الراس الأحمر | -47 | ميرون | -48 | المجدل |
| -49 | البويزية | -50 | سعسع | -51 | عمقا | -52 | حطين |
| -53 | خيام الوليد | -54 | دير القاسي | -55 | قدس | -56 | نمرين |
| -57 | جاحولا | -58 | الكابري | -59 | المالكية | -60 | النهر |
| -61 | غرابة | -62 | أم الفرج | -63 | العريفية | -64 | الغابسية |
| -65 | النبي يوشع | -66 | خربة جدين | -67 | الظاهرية التحتا | -68 | التل |
| -69 | الدرباشية | -70 | سحماتا | -71 | عكبرة | -72 | لوبيا |
| -73 | بيسمون | -74 | سبلان | -75 | الزنغرية | -76 | النقيب |
| -77 | ملاحة | -78 | غباطية | -79 | جب يوسف | -80 | ناصر الدين |
| -81 | هراوي | -82 | صفصاف | -83 | القديرية | -84 | الشجرة |
| -85 | عرب الزبيد | -86 | طيطبا | -87 | الشونة | -88 | صفورية |
| -89 | العلمانية | -90 | دلاتة | -91 | الفراضية | -92 | خربة سعسع |

[37] خريطة فلسطين العامة لكل القرى المهجّر سكانها-اعداد غازي فلاح-مركز الجليل للابحاث الاجتماعية-الناصرة-تاريخ الاصدار غير مسجل .

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -93 | ديشوم | -94 | ماروس | -95 | كفر عنان | -96 | بلد الشيخ |
| -97 | صالحة | -98 | كراد الغنامة | -99 | المنشية | -100 | الطيرة |
| -101 | سروح | -102 | كراد البقارة | -103 | خربة كرازة | -104 | ياجور |
| -105 | تربيخا | -106 | يردا | -107 | البطيحة | -108 | كفر سبت |
| -109 | النبي روبين | -110 | الويزية | -111 | عرب الشمالنة | -112 | المنارة |
| -113 | إقرت | -114 | عموقة | -115 | السمكية | -116 | السمرا |
| -117 | خربة عربين | -118 | قباعة | -119 | ياقوق | -120 | سمخ |
| -121 | البصة | -122 | قديتا | -123 | المنصورة | -124 | الحمة |
| -125 | المنشية | -126 | أبو شوشة | -127 | عرب البواطي | -128 | أم خالد |
| -129 | العبيدية | -130 | خربة لد | -131 | الساخنة | -132 | خربة بيت ليد |
| -133 | معذر | -134 | كفرة | -135 | تل الشوك | -136 | بيارة كفر صور |
| -137 | خربة الدامون | -138 | كوكب الهوا | -139 | الغزاوية | -140 | فرديسيا |
| -141 | الجلمة | -142 | خربة الزاوية | -143 | الأشرفية | -144 | دالية الروحاء |
| -145 | معلول | -146 | خربة أم صابونة | -147 | خربة الجوفة | -148 | الطنطورة |
| -149 | عين حوض | -150 | يبلى | -151 | قنير | -152 | الغبية الفوقا |
| -153 | عتليت | -154 | عين المنسي | -155 | خربة البرج | -156 | تبصر |
| -157 | المزار | -158 | النغنغية | -159 | عولم | -160 | الحرم |
| -161 | خربة المنصورة | -162 | الغبية التحتا | -163 | سيرين | -164 | إجليل الشمالية |
| -165 | المجيدل | -166 | وعرة السريس | -167 | الطيرة | -168 | إجليل القبلية |
| -169 | حدثا | -170 | خربة الكساير | -171 | أم عجرة | -172 | بيار عدس |
| -173 | الدلهمية | -174 | هوشة | -175 | مسيل الجزل | -176 | المويلح |
| -177 | كويكات | -178 | المنسي | -179 | فرونة | -180 | أبو كشك |
| -181 | السميرية | -182 | اللجون | -183 | عرب العريضة | -184 | السوالمة |
| -185 | السموعي | -186 | الكفرين | -187 | السامرية | -188 | الشيخ مونس |
| -189 | خربة الطاقة | -190 | صبارين | -191 | عرب الصفا | -192 | المر |
| -193 | البيرة | -194 | البطيمات | -195 | الحمرا | -196 | فجة |
| -197 | دنة | -198 | خبيزة | -199 | الخنزير | -200 | الجماسين الغربي |
| -201 | إندور | -202 | أم الشوف | -203 | الفاتور | -204 | المسعودية |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -205 | جبع | -206 | السنديانة | -207 | عرب ظهرة الضميري | -208 | مجدل يابا |
| -209 | الصرفند | -210 | بريكة | -211 | عرب الفقراء | -212 | المزيرعة |
| -213 | إجزم | -214 | كبارة | -215 | خربة السركس | -216 | قولة |
| -217 | خربة المنارة | -218 | خربة الشونة | -219 | رمل زيتا | -220 | رنتية |
| -221 | كفر لام | -222 | جبول | -223 | عرب النفيعات | -224 | العباسية |
| -225 | عين غزال | -226 | المرصص | -227 | وادي الحوارث | -228 | ساقية |
| -229 | السوامير | -230 | قومية | -231 | خربة زلفة | -232 | سلمة |
| -233 | خربة قمبازة | -234 | زرعين | -235 | خربة المجدل | -236 | الخيرية |
| -237 | أم الزينات | -238 | نورس | -239 | المنشية | -240 | كفر عانة |
| -241 | قيرة | -242 | المزار | -243 | الجلمة | -244 | الطيرة |
| -245 | أبو زريق | -246 | زبعة | -247 | قاقون | -248 | برة يسارية |
| -249 | الريحانية | -250 | الحميدية | -251 | وادي قباني | -252 | قيسارية |
| -253 | وادي عارة | -254 | نطاف | -255 | عسلين | -256 | زكريا |
| -257 | بيت نبالا | -258 | بيت ثول | -259 | عرتوف | -260 | مغلس |
| -261 | الحديثة | -262 | دير أيوب | -263 | إشوع | -264 | إدبنة |
| -265 | دير أبو سلامة | -266 | اللطرون | -267 | بيت محيسر | -268 | التينة |
| -269 | صرفند العمار | -270 | أبوشوشة | -271 | ساريس | -272 | المسمية الصغيرة |
| -273 | خربة الضهيرية | -274 | صيدون | -275 | خربة العمور | -276 | قسطينة |
| -277 | دانيال | -278 | المنصورة | -279 | بيت نقوبا | -280 | تل الترمس |
| -281 | جمزو | -282 | المغار | -283 | القسطل | -284 | بيت دراس |
| -285 | خربة زكريا | -286 | بشيت | -287 | قالونيا | -288 | السوافير الشمالية |
| -289 | شلتا | -290 | قطرة | -291 | لفتا | -292 | السوافير الغربية |
| -293 | البرج | -294 | شحمة | -295 | دير ياسين | -296 | السوافير الشرقية |
| -297 | برفيلية | -298 | أم كلخة | -299 | دير عمرو | -300 | الجلدية |
| -301 | خروبة | -302 | خلدة | -303 | بيت أم الميس | -304 | بعلين |
| -305 | عنابة | -306 | دير محيسن | -307 | كسلا | -308 | تل الصافي |
| -309 | بير معين | -310 | بيت جيز | -311 | خربة اللوز | -312 | بيت نتيف |
| -313 | الكنيسة | -314 | بيت سوسين | -315 | صطاف | -316 | عجور |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 317- | أبو الفضل | 318- | خربة بيت فار | 319- | عين كارم | 320- | دير الدبان |
| 321- | بير سالم | 322- | المخيزن | 323- | المالحة | 324- | رعنا |
| 325- | صرفند الخراب | 326- | عرب صقرير | 327- | الجورة | 328- | برقوسيا |
| 329- | وادي حنين | 330- | برقة | 331- | الولجة | 332- | زكرين |
| 333- | النبي روبين | 334- | إسدود | 335- | عقور | 336- | صميل |
| 337- | القبيبة | 338- | البطاني الغربي | 339- | دير الشيخ | 340- | جسير |
| 341- | زرنوقة | 342- | البطاني الشرقي | 343- | راس أبو عمار | 344- | جليا |
| 345- | يبنة | 346- | ياصور | 347- | القبو | 348- | قزازة |
| 349- | عاقر | 350- | المسمية الكبيرة | 351- | بيت شنة | 352- | سجد |
| 353- | النعاني | 354- | الخيمة | 355- | سلبيت | 356- | صوبا |
| 357- | البرية | 358- | بيت دجن | 359- | خربة البويرة | 360- | الخصاص |
| 361- | القباب | 362- | دير طريف | 363- | خربة التنور | 364- | نعليا |
| 365- | خربة الزبابدة | 366- | السافرية | 367- | سفلى | 368- | بيت عفا |
| 369- | مسكة | 370- | خربة اسم الله | 371- | دير آبان | 372- | عراق سويدان |
| 373- | كفر سابا | 374- | دير رافات | 375- | جرش | 376- | حتا |
| 377- | عجنجول | 378- | صرعة | 379- | البريج | 380- | كرتيا |
| 381- | زيتا | 382- | هربيا | 383- | دير الهوا | 384- | حمامة |
| 385- | كدنا | 386- | بيت جرجا | 387- | بيت عطاب | 388- | نجد |
| 389- | خربة أم برج | 390- | حليقات | 391- | علار | 392- | هوج |
| 393- | دير نخاس | 394- | عراق المنشية | 395- | كوفخة | 396- | الجمامة |
| 397- | بيت جبرين | 398- | القبيبة | 399- | المحرقة | 400- | جولس |
| 401- | الفالوجة | 402- | الدوايمة | 403- | العمارة | 404- | دمرة |
| 405- | كوكبا | 406- | برير | 407- | الخلصة | 408- | بربرة |
| 409- | بيت طيما | 410- | سمسم | 411- | يزور | 412- | عبدس |
| 413- | الجية | 414- | دير سنيد | 415- | وادي عارة | 416- | بيارة حنون |
| 417- | الجماسين الشرقي | 418- | جريشة | | | | |

# ملحق الخرائط

**خارطة فلسطين بموجب قرار التقسيم 1947**

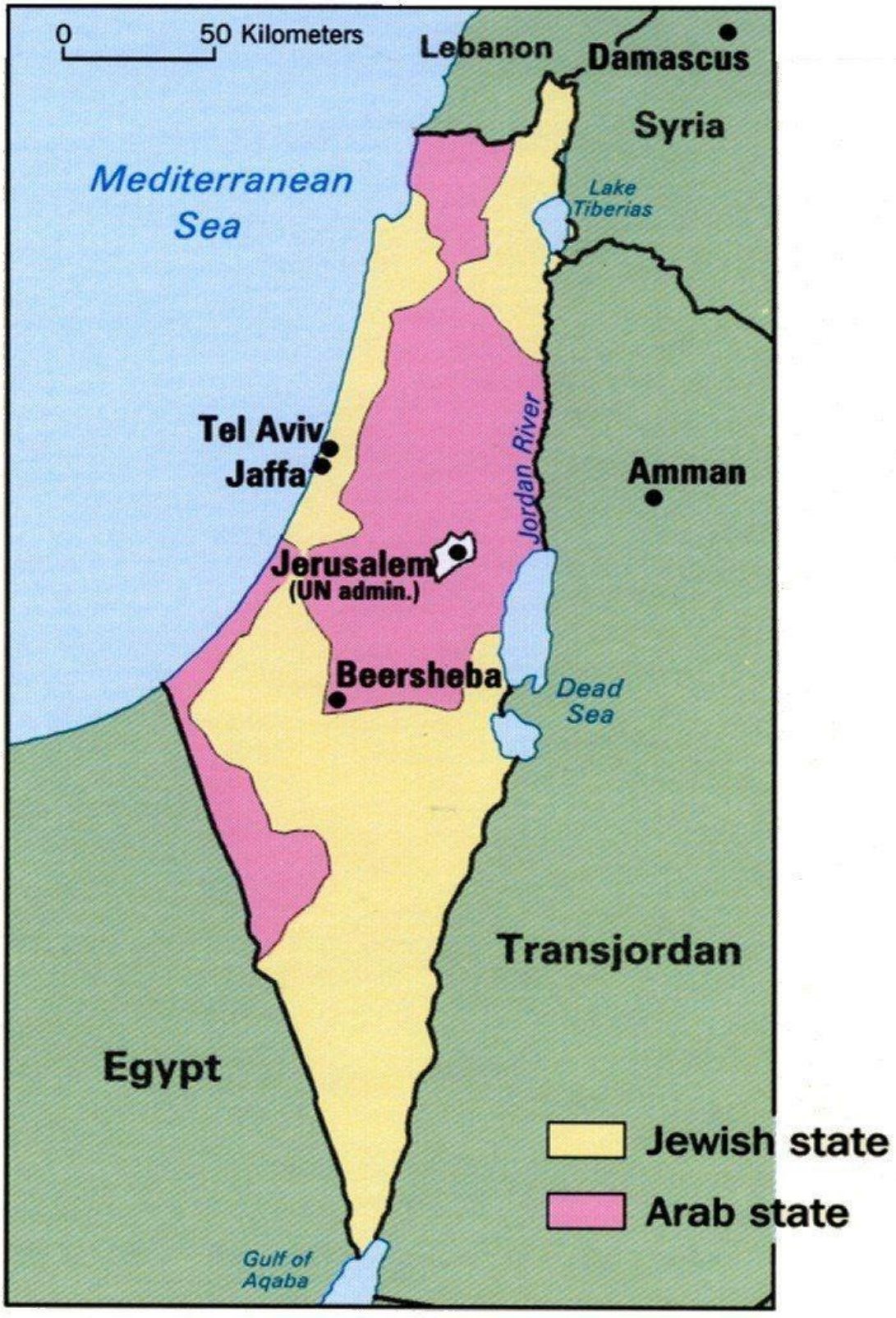
0
50 Kilometers
Lebanon
Damascus
Syria
Mediterranean Sea
Lake Tiberias
Jordan River
Tel Aviv
Jaffa
Amman
Jerusalem
(UN admin.)
Beersheba
Dead Sea
Transjordan
Egypt
Jewish state
Arab state
Gulf of Aqaba

# فلسطين المحتلة

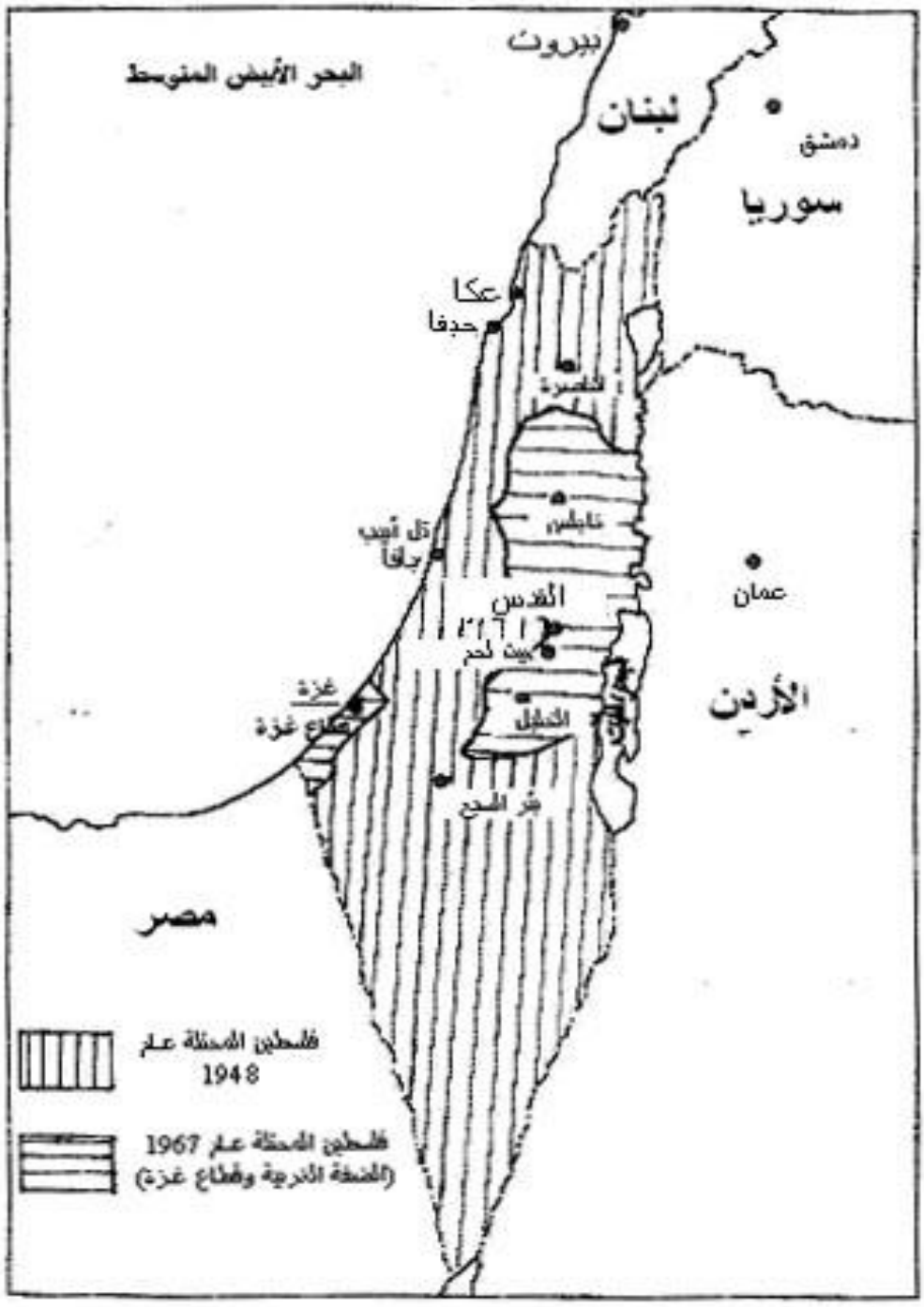

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| -تمهيد | 2 |
| -اللاجئين الفلسطينيين بعد 59 عاماً من النكبة | 4 |
| -الوضع الفلسطيني الراهن | 10 |
| -التناقض التاريخي والحل التاريخي | 12 |
| -حول السيادة على فلسطين | 14 |
| -القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني | 18 |
| أ-القانون الدولي والإعلانان العالميان لحقوق الإنسان | 18 |
| ب-قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالاجئين وحق العودة | 19 |
| مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية | 23 |
| -معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين كما في منتصف عام 2007 | 33 |
| -جدول رقم (1) مجموع أبناء الشعب الفلسطيني كما في منتصف عام 2007 | 38 |
| -جدول رقم (2) اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة كما في منتصف عام 2007 | 39 |
| -جدول رقم (3) اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في منتصف عام 2007 | 40 |
| -جدول رقم (4) اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة كما في منتصف عام 2007 | 41 |
| -جدول رقم (5) اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما في منتصف عام 2007 | 42 |
| -جدول رقم (6) اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كما في منتصف عام 2007 | 43 |
| -جدول رقم (7) اللاجئون الفلسطينيون في سورية كما في منتصف عام 2007 | 44 |
| -ملحق الأشكال البيانية الخاصة بتوزيع الشعب الفلسطيني كما في منتصف عام 2007 | 45 |
| -ملحق رقم (1) حول الأساس القانوني لحق العودة | 55 |
| -ملحق رقم (2) اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة | 57 |
| -حول تعريف اللاجيء | 57 |
| -اللاجئين الفلسطينيين وأهمية القرار 194 | 57 |
| -حق العودة والقانون الدولي | 58 |
| -سياسة الولايات المتحدة إتجاه القرار 194 | 59 |
| -الرؤية الإسرائيلية للقرار 194 | 59 |
| -ملحق رقم (3) القرى الفلسطينية التي هجر سكانها سنة 1948 | 61 |
| -ملحق رقم (4) الخرائط | 65 |